حديث أبي موسى الأشعري في الدعاء
تخريجه، ودراسة ألفاظه، وتحليله

عبد السميع محمد الأنيس

كلية الشريعة والدراسات الإسلامية – جامعة الشارقة

الشارقة - الإمارات العربية المتحدة

تاريخ الاستلام 2012-09-05 **تاريخ القبول 2013-03-10**

ملخص البحث

تضمن حديث أبي موسى الأشعري أدعية تعدُّ من جوامع الدعاء التي علمنا إيَّاها النبي ﷺ، وقد حصل فيه اختلاف في بعض ألفاظه، وكان لذلك أثر في استنباط الحكم منها.

وقد كشفت الدراسة أنَّ المخرِّجين لهذا الحديث اختلفوا في لفظة **«داري»** من قول النبي ﷺ: **«ووسِّع لي في داري»** على ثلاثة أقوال: «**داري**» و»**رأيي**» و»ذاتي». وأنَّ الراجح منها هو: لفظ «**داري**» بحسب الطرق، والشواهد. ودرس الخلاف الدائر حول الحكم عليه، ورجَّح صحته، ثم قام بتحليله.

ونظراً لأهمية بيان الفروق المهمة في ألفاظ الحديث النبوي في علم التخريج، فقد دعا إلى إحياء هذا الجانب في الدراسات الحديثية المعاصرة.

كما نبه إلى أهمية مراجعة المصادر الفرعية من كتب الحديث النبوي، في عدة حالات، منها: فقد الكتاب الأصلي، أو اختلاف الألفاظ، أو الحكم على صحة الحديث، وعدم الاقتصار على المصادر الأصلية منها كما يفهم من تعريف التخريج عند بعض المعاصرين.

وكشف بصورة عملية مدى دقة المحدثين في تحمل الحديث وأدائه كما تحمّلوه، وعدم التصرف في النقل، وإثبات الألفاظ كما هي مع احتمال خطئها، والإشارة إلى ذلك أحيانا في الحواشي والشروح.

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن والاه، وشبعد:

فإنَّ هذا البحث يتناول بالدراسة والتحليل حديث الصحابي الجليل أبي موسى الأشعري، في الدعاء، ويرجع سبب اختياري لهذا الحديث إلى حصول خلاف في بعض ألفاظه، ومن ذلك على سبيل المثال: لفظة «**داري**».

فقد لفت نظري أثناء تخريجه أن هذا اللفظ ورد في مصنف ابن أبي شيبة كذلك، وورد في بعض نسخه بلفظ «**رأيي**»، بينما ورد في مسند الإمام أحمد بن حنبل بلفظ «ذاتي»، والإمام أحمد يروي هذا الحديث من طريق شيخه ابن أبي شيبة.

ولهذا فقد أردت الكشف عن هذا الخلاف، وإظهار تاريخه، ومعرفة الراجح فيه.

وقد أردت من هذه الدراسة أيضاً لفت أنظار المختصين إلى أهمية مثل هذه البحوث في معرفة اختلاف الألفاظ، والوصول إلى الراجح فيها، وعدم الاقتصار في التخريج على العزو المجرد من بيان الفروق المهمة منها، وهو أمر غاب عن عدد من أعمال المشتغلين بهذا الفن في هذا العصر.

ولا بدَّ من الإشارة إلى أنَّ هذه البحوث تبين لنا بصورة عملية مدى دقة المحدثين في تحمل الحديث وأدائه كما تحمّلوه، وعدم التصرف في النقل، وإثبات الألفاظ كما هي مع احتمال خطئها؛ لأنها عندما جاءت من هذا الطريق أبقوها كما هي، وإذا كان لهم استدراك أو تصحيح فإنهم يجعلون ذلك في الحاشية، ولا يتدخلون في النص.

وقد اضطرني التحقيق في هذه اللفظة إلى مراجعة المصادر الأصلية من كتب الحديث النبوي، والمصادر الفرعية التي خدمت تلك المصادر، ككتب الزوائد والأطراف والمجامع، وغير ذلك؛ لأنها تعتبرُ فروعاً مهمة لتلك المصادر تنفع الباحث في الترجيح. وهذا منهج سار عليه المحدثون[1].

ونظراً لاختلاف المحدثين – المتقدمين والمعاصرين – في الحكم على هذا الحديث، فلا بدَّ من دراسة السند، ومعالجة مسألة سماع التابعي الجليل أبي مجلز من الصحابي الجليل أبي موسى الأشعري؛ لأنَّه سبب اختلافهم في الحكم عليه.

ومن المعلوم أنَّ اختلاف الألفاظ له أثر على دلالات الحديث، وتحديد معناه بصورة دقيقة، ولهذا فإني سأقوم بتحليله، وبيان أهم المسائل الشرعية التي تستنبط منه حسب القول الراجح من ألفاظه.

واتبعت في هذه الدراسة المنهج الاستقرائي، ثم المنهج التحليلي.

وقد جاء البحث في مقدمة ومبحثين وخاتمة كالآتي:

- المبحث الأول: تخريج حديث أبي موسى الأشعري، ودراسة سنده، والحكم عليه، وفيه خمسة مطالب.

- المبحث الثاني: تحليله، وفيه مطلبان.

المبحث الأول:

تخريج حديث أبي موسى الأشعري، ودراسة سنده، والحكم عليه، وفيه خمسة مطالب:

المطلب الأول: تخريجه:

عن أبي موسى الأشعري قَال: أتيتُ النَبِيَّ ﷺ بوَضوء فتوضأ، وصلى ثم قال: «**اللهُمَّ اغفِرْ لي ذنبي، ووسِّعْ لي في داري، وباركْ لي فِي رزقي**».

هذا الحديث أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه[2]، وفي مسنده أيضاً كما إتحاف الخيرة للبوصيري[3].

وأخرجه من طريقه أحمد بن حنبل، في المسند[4]:

وعبد الله بن أحمد بن حنبل في زوائد المسند[5]:

ولكن اللفظ عندهما في مسند أحمد: « **اللهم أصلح لي ديني، ووسِّع عليَّ في ذاتي،... »**[6]،

وأبو يعلى في مسنده[7]:

ثلاثتهم: (أحمد بن حنبل، وعبد الله بن أحمد بن حنبل، وأبو يعلى) عن **أبي بكر بن أبي شيبة:**

وأخرجه **مسدد بن مسرهد** في مسنده كما في المعجم الكبير للطبراني – ذكر ذلك ابن حجر في نتائج الأفكار[8]- والمتفق والمفترق للخطيب البغدادي[9]، وكتاب الترغيب في الدعاء والحث عليه لعبد الغني المقدسي[10]، وإتحاف الخيرة للبوصيري[11]:

وأخرجه النسائي في سننه الكبرى[12]، في كتاب عمل اليوم والليلة، باب ما يقول إذا توضأ، ومن طريقه ابن السني في عمل اليوم والليلة[13]، من طريق **محمد بن عبد الأعلى**:

وأخرجه الطبراني في الدعاء[14]، من طريق **محمد بن أبي بكر المقدَّمي**:

ومن طريق **عارم أبي النعمان**:

خمستهم: **(أبو بكر بن أبي شيبة، ومسدد بن مسرهد، ومحمد بن عبد الأعلى، ومحمد بن أبي بكر المقدَّمي، وعارم أبو النعمان)** عن معتمر بن سليمان، عن عبَّاد بن عبَّاد، عن أبي مِجلَز، عن أبي موسى الأشعري.

وقد اتفق الرواة على روايته بلفظ: «**ووسع لي في داري**». باستثناء رواية أبي بكر بن أبي شيبة ففيها تفصيل سيأتي.

وزاد الرواة باستثناء أبي بكر بن أبي شيبة أيضاً: قالَ: فقلت: يا نبيَّ الله، لقد سمعتُكَ تدعو بكذا وكذا، **قالَ: وهل تَرَكْنَ من شيء؟**

وعند كل من عارم ومحمد بن أبي بكر المقدمي: «**وهل تركن من خير**».

المطلب الثاني: دراسة سنده:

لا بدَّ من التعريف برواة الحديث، تمهيداً للحكم عليه:

هذا الحديث يرويه معتمر بن سليمان، عن عبَّاد بن عبَّاد، عن أبي مِجلَز، عن أبي موسى الأشعري:

أولاً: الرواة عن معتمر بن سليمان، وهم خمسة، وكلهم ثقات، وتفصيل ذلك بالآتي:

1. محمد بن أبي بكر بن علي بن عطاء بن مقدَّم المقدَّمي الثقفي مولاهم، أبو عبد الله، البصري، من رجال البخاري ومسلم، قال أبو زرعة: «ثقة»، وقال أبو حاتم: «صالح الحديث، محله الصدق»[15]، مات سنة 234 بالبصرة[16].
2. عارم أبو النعمان، واسمه: محمد بن الفضل السدوسي، البصري، من رجال البخاري ومسلم، ثقة ثبت، وقال أبو حاتم: « اختلط في آخر عمره وزال عقله فمن سمع عنه قبل الاختلاط فسماعه صحيح، وكتبت عنه قبل الاختلاط سنة أربع عشرة، ولم أسمع منه بعدما اختلط فمن كتب عنه قبل سنة عشرين ومائتين فسماعه جيد»[17]، لكن قال الدارقطني: «تغير بأخرة، وما ظهر له بعد اختلاطه حديث منكر، وهو ثقة »[18]. فهذا النص قاطع للنزاع، ومزيل للخوف من اختلاطه. مات سنة (224هـ) بالبصرة[19].
3. محمد بن عبد الأعلى الصنعاني القيسي، أبو عبد الله البصري، هو ثقة كما قال أبو زرعة وأبو حاتم[20]، وهو من رجال مسلم، ولكن قال تلميذه النسائي: لا بأس به، وروايته عن المعتمر في مقدمة الإمام مسلم، وذكره ابن حبان في ثقاته، وقال: «يروي عن المعتمر بن سليمان»[21]، مات سنة (245هـ) [22].
4. أبو بكر بن أبي شيبة، وهو عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان بن خُواستي العَبْسي مولاهم، الكوفي، من رجال البخاري ومسلم، وروايته عن المعتمر في مسلم، قال عنه أبو حاتم: «ثقة»، وقال ابن حجر: «ثقة حافظ صاحب تصانيف»، مات سنة (235هـ)[23].
5. مسدد بن مسرهد بن مُسَربل الأسدي، أبو الحسن البصري، من رجال البخاري، وروايته عن المعتمر في البخاري، قال عنه يحيى بن معين: «ثقة ثقة»، وقال أحمد وأبو حاتم: «ثقة»، وقال ابن حجر: «ثقة حافظ»، مات سنة (228هـ)[24].

ثانياً: معتمر بن سليمان: - وهو عمدة الرواية، وعليه مدار الإسناد-، هو: معتمر بن سُلَيْمان بن طرخان التَّيْمِيّ، أَبُو مُحَمَّد البَصْرِيّ، قيل: إنه كَانَ يلقب بالطفيل، ولم يكن من بني تيم وإنما نزل فيهم فنسب إليهم، وكان مولى لبني مرة، قال عنه يحيى بْن مَعِين: «ثقة»، وَقَال أَبُو حَاتِم: «ثقة صدوق»، ولد 106 ومات 187، وكان رأسا في العلم والعبادة كأبيه، روى له الجماعة[25].

لكن ورد في ترجمته كلام في ضبطه، وحفظه، فقد قال ابن خراش: «صدوق يخطئ من حفظه، وإذا حدث من كتابه فهو ثقة». وقال يحيى القطان: «إذا حدثكم المعتمر بشيء فاعرضوه فإنه سيئ الحفظ "[26]. وقد حصل خلاف في ألفاظ حديثه، لكن لا ندري هل

حدثهم من كتابه، أم من حفظه؟ وهل كان ذلك منه، أم كان من الرواة عنه؟ أم كان من خطا النُّسَّاخ؟ وفي مثل هذه الحالة ليس أمامنا سوى ترجيح ما اتفق عليه أكثر الرواة عنه.

ثالثاً: عبَّاد بن عبَّاد: هو عباد بن عباد بن علقمة المازني البَصْرِيّ، المعروف بابن أخضر، وهو زوج أمه، روايته عن أبي مِجلَز في عمل اليوم والليلة للنسائي، قال أحمد: «ما أرى به بأسًا»، وقال ابن معين: «ثقة ثقة»، وقال أبو داود: «ثقة»، وقال ابن حجر: «صدوق من السابعة»[27].

رابعاً: أبو مِجلَز: هو لاحق بن حميد بن سعيد، البَصْرِيّ الأَعور، قدم خراسان مع قتيبة بْن مسلم، وَقَال مطهر بْن جويرية: رأيت أَبَا مجلز أبيض الرأس واللحية، ورأيته على بيت مال خراسان.

ذكره مُحَمَّد بْن سعد في الطبقة الثانية من أهل البصرة، وَقَال: كان ثقة، وله أحاديث.

وذكره الهيثم بْن عدي عَنْ عَبد الله بن عياش في الطبقة الثالثة. وقَال العجلي: بصري تابعي ثقة، وكَانَ يحب عليا، وَقَال أَبُو زُرْعَة، وابن خراش: «ثقة»، وذكره ابنُ حِبَّان في الثقات، وقال ابن عبد البر: هو ثقة عند جميعهم. وَقَال علي بن الْمَدِينِيّ: لم يلق سَمُرَة ولا عِمْران.

قال الهيثم بْن عدي، وأَبُو الْحَسَن الْمَدَائِنِيّ، ومُحَمَّد بْن سعد: مات فِي ولاية عُمَر بن عبد العزيز. وعيَّن ذلك يحيى بن مَعِين عندما قَال: مات سنة مئة أو إحدى ومئة.

وَقَال خليفة بن خياط: مات فِي ولاية ابْن هبيرة سنة ست ومئة[28]. وَقَال يحيى بن سَعِيد القطان وغيره: مات قبل الْحَسَن بقليل، وَقَال عَمْرو بن علي، والتِّرْمِذِيّ: مات سنة تسع ومئة، روى له الجماعة[29].

ولا بدَّ من الإشارة إلى أنَّ أبا مجلز متفق على توثيقه كما تبين ذلك من أقوال علماء الجرح والتعديل، فهو من أجلاء التابعين الثقات، وأخرج أصحاب الكتب الستة حديثه، لكن قد يستشكل بعض عبارات النقد التي وجهت إليه، من ذلك:

الأول: الإرسال والتدليس:

قال الذهبي: «من ثقات التابعين، لكنه كان يدلس؛ فقال ابن معين: لم يسمع من حذيفة، وقال ابن المديني: لم يلق سمرة ولا عمران»[30].

وعلق الأستاذ محمد عوامة على كلمة الذهبي هذه في حاشية الكاشف بقوله: «قلت: قد عدّ المزي[31] هذا من الإرسال، ومثله المصنف في تذهيبه[32]، وما وصفه الحافظ في التقريب بإرسال ولا تدليس، لكنه ذكره في الطبقة الأولى من مراتب المدلسين، وقال: «جزم بذلك الدارقطني»[33]، وأهل هذه الطبقة ممن يقبل حديثهم ولو بالعنعنة، لُندرة تدليسهم وعلوهم في الثقة»[34].

وقد تتبعت رواية أبي مجلز في هذا الحديث عن أبي موسى فلم أجده صرح بالسماع في أي رواية منها، فهي دائرة بين العنعنة وهو الأكثر، وبين قوله: قال أبو موسى. لكن شبهة

التدليس هنا ليست قائمة، لأنه قد صرح عدد من المحدثين بروايته عنه، ولم ينقل عن أحد من أئمة النقد المتقدمين من قال بذلك سوى ما احتمله ابن حجر، وستأتي مناقشة ذلك في المطلب الثالث.

وعلى فرض ثبوت ذلك، فإنَّ تدليسه لا يضر؛ لأنه من أهل الطبقة الأولى من مراتب المدلسين، وهم ممن يقبل حديثهم ولو بالعنعنة، لنُدرة تدليسهم وعلوهم في الثقة كما قعّد ذلك ابن حجر نفسه في كتابه: طبقات المدلسين.

وأضيف شيئاً مهماً يتعلق بحياة هذا التابعي الثقة، وهو أنه كان متحرياً في الرواية، متثبتاً، ولعل هذا الخبر الذي سأورده يوضح ذلك: أخرج العقيلي من حديث عمران بن حُدير قال: حدثني ابن زُنْبيل أنَّ سليمان التيمي ذكر عن محمد بن سيرين أنه قال: « من زار قبراً أو صلى إليه، فقد برئ منه الذمة «. قال عمران: فقلت لمحمد عند أبي مجلز: إنَّ رجلا ذكر عنك كذا، فقال أبو مجلز: كنت أحسبك يا أبا بكر أشدَّ اتقاء، فإذا لقيت صاحبك، فأقرئه السلام، وأخبره أنَّه كَذَبَ. قال: ثم رأيت سليمان عند أبي مجلز، فذكرت ذلك له، فقال: سبحان الله، إنَّما حدثنيه مؤذن لنا، ولم أظنه يكذب»[35].

الثاني: الاضطراب:

قال يحيى بن معين عنه: مضطرب الحديث، كما ذكر ذلك العقيلي في الضعفاء[36].

والجواب: أنَّ هذا الجرح من قبيل الجرح المبهم، والقول بتوثيقه المتفق عليه مقدَّم. وقد يراد منه ما جاء عن شعبة أنَّه قال: «أبو مجلز هذا يجيء عنه حديث كأنَّه شيعي، ثم يجيء عنه حديث كأنَّه عثماني»، ويستأنس لذلك بأنَّ العقيلي أورد هذين النصين فقط في كتابه المذكور، وهذا يعني أنَّ الاضطراب في هذه القضية، وليس عاماً في كل حديثه. وما يخشى من إطلاق وصف التشيع غير مؤثر؛ لأنه لا يقصد منه سوى حبه لعلي - رضي الله عنه-، وممن صرح بذلك الإمام العجلي، وقد تقدم قوله.

الثالث: عمله للسلطان:

تقدم أنَّ أبا مجلز كان والياً على بيت مال خراسان، لكنه كان مطلوباً لذلك لا طالباً فلا يشمله عموم النهي الوارد في طلب الولاية[37]، وكان يقول: «ما جلست بباب أمير قط، لا آتيه حتى يبعث إليَّ رسوله، فإذا أرسل إليَّ دخلت مع رسوله»[38]. وكان موصوفاً بالصدق، مشهورا عنه ذلك، ولما أراد عمر بن عبد العزيز استعمال عامل على خراسان، قال: ابغوني رجلا صدوقا أسأله عن خراسان، فقيل له: أبو مجلز لاحق بن حميد، فكتب فيه.."[39].

خامساً: أبو موسى الأشعري: هو عَبد اللَّهِ بن قيس الأشعري، قدم مكة، فحالف أبا أحيحة سَعِيد بن العاص ثم رجع إِلَى بلاد قومه، ثم خرج فِي خمسين رجلا من قومه فِي سفينة فألقتهم الريح إِلَى أرض الحبشة فوافقوا بها جعفر بن أَبي طالب، فأقاموا عنده، ثم خرجوا معه إِلَى المدينة.

وعمل للنبي ﷺ على زبيد[40]، وعدن، وساحل اليمن، واستعمله عُمَر بن الخطاب على

الكوفة والبصرة.

قال الشعبي: «كتب عمر في وصيته: أن لا يُقَرّ لي عامل أكثر من سنة، وأقرّوا الأشعري أربع سنين»[41].

قدم أبو موسى البصرة سنة سبع عشرة، فكتب إليه عمر أن سر إلى كور الأهواز[42]، فسار أبو موسى، واستخلف على البصرة عمران بن حصين، فأتى الأهواز فافتتحها يقال عنوة، ويقال صلحاً، فوظف عليها عمر عشرة آلاف ألف وأربع مائة ألف[43].

قال الذهبي: «توفي سنة 44 بخُلْف»[44]. يشير إلى الاختلاف في تاريخ وفاته، ففيه سبعة أقوال: سنة 42، 44، 49، 50، 51،52، 53[45]. بينما قال ابن حجر« مات سنة خمسين، وقيل بعدها»[46].

المطلب الثالث: الحكم عليه:

الدارس لرجال حديث أبي موسى يجد أنهم ثقات، وقد ثبت أخذ كل راو عمن فوقه، وعليه فإسناد الحديث صحيح، وقد نص على صحة إسناده عدد من المحدثين، منهم: النووي في كتابه الأذكار[47]، وابن الإمام، في كتابه سلاح المؤمن في الدعاء، وقال: رواه النسائي بسند رجاله رجال الصحيح إلا عبَّاد بن عبَّاد بن علقمة، وقد وثقه أبو داود، ويحيى بن معين.

وذكره ابن حبان في كتاب الثقات، ورواه الترمذي من حديث أبي هريرة بمعناه، ولم يذكر الوضوء، وفي روايته: رأيي بدل داري[48].

والذهبي، في كتابه مختصر سلاح المؤمن، وقال: «رواه النسائي بسند رجاله رجال الصحيح»[49].

وابن الملقن، في كتابه البدر المنير، وقال: «قال النووي في الأذكار: إسناده صحيح، وهو كما قال فإنَّ رجاله رجال الصحيح خلا عباد بن عباد بن علقمة، وهو ثقة كما قاله أبو داود ويحيى بن معين، وذكره أبو حاتم بن حبان في ثقاته..»[50].

وابن قيم الجوزية، في كتابه زاد المعاد، وقال: «ثم ذكر – أي: النسائي - بإسناد صحيح، من حديث أبي موسى الأشعري»[51].

والهيثمي، وقال في مجمع الزوائد: «رواه أحمد، وأبو يعلى، ورجالهما رجال الصحيح، غير عباد بن عباد المازني، وهو ثقة، وكذلك رواه الطبراني»[52].

والصالحي الشامي في سبل الهدى والرشاد، وقال: «روى أحمد، والطبراني، برجال ثقات»[53]، والسيوطي، وتابعه الشوكاني، في تحفة الذاكرين بعدة الحصن الحصين[54].

ومن المعاصرين: الشيخ محمد عوامة[55]، وشعيب وعبد القادر الأرنؤوط[56]، وحسين سليم أسد[57]، وغيرهم.

الطعون الموجهة إلى القول بقبول الحديث:

بيد أنه قد وجهت بعض الطعون إلى القول بقبول هذا الحديث، وهي:

أولاً: الطعن بصحة اتصال السند:

وممن قال بذلك ابن حجر متعقِّباً النوويَّ، ونصه: «وأما حكمُ الشيخ على الإسناد بالصحة؛ ففيه نظر؛ لأنَّ أبا مِجلَز لم يلق سمرة بن جندب ولا عمران بن حصين فيما قاله على ابن المديني، وقد تأخرا بعد أبي موسى؛ ففي سماعه عن أبي موسى نظرٌ، وقد عهد منه الإرسال عن من لم يلقه»[58].

ومفاد كلام الحافظ ابن حجر أنَّ أبا مِجلَز لم يدرك أبا موسى الأشعري؛ لأنَّه لم يسمع من رجال توفوا قبل وفاة أبي موسى، ومحل النزاع أنَّه لا يعلم لأبي مِجلَز ولادة، بينما نعلم الوفاة، فبين وفاة أبي موسى وأبي مِجلَز خمسون سنة تقريباً، وهذا احتمال من الحافظ ابن حجر ناتج عن اجتهاد، ولهذا لم نجد عن أحد من أئمة الجرح والتعديل من نفى سماعه من أبي موسى، وهناك قرائن تزيل هذا الإشكال، من أهمها:

1. أنَّ أبا موسى أقام بالبصرة ، وكذلك أبو مِجلَز.
2. أنَّ أبا موسى كان من أصحاب علي، وكذلك أبو مِجلَز.
3. نص على سماعه من أبي موسى الأشعري عدد من الأئمة، منهم:

النووي، ونصه: «سمع لاحق هذا جماعات من الصحابة، منهم ابن عمر، وابن عباس، وأنس بن مالك، وأبو موسى الأشعري»[59].

والمزي، ونصه: «روى عن... وأبي بردة بْن أَبي مُوسَى الأشعري وهُوَ من أقرانه، ... وأبي مُوسَى الأشعري (س) ، وحفصة بِنْت عُمَر (س) ، زوج النَّبِيّ ﷺ...»[60].

والذهبي: ونصه: «وفيها: -أي: توفي سنة ست ومئة - قاله خليفةُ: أبو مجلز لاحق بن حُمَيد البصريّ. أحد علماء البصرة. لقِي كبارَ الصحابة كأَبي موسى وابن عباس. قال هشام بن حبان: كان قليلَ الكلام، فإذا تكلم كان من الرجال»[61].

وتابعهم اليافعي[62]، والعيني[63]، وابن العماد الحنبلي[64]، وغيرهم.

4. إنَّ التعامل مع كبار التابعين الثقات لا يكون كالتعامل مع غيرهم، ودليل ذلك أنَّ ابن حجر نفسه ذكره في الطبقة الأولى من مراتب المدلسين، وأهل هذه الطبقة ممن يقبل حديثهم ولو بالعنعنة، لنُدرة تدليسهم وعلوهم في الثقة.

وطبَّق ذلك عملياً، ودليل ذلك: الحديث الذي رواه أبو مجلز، عن حذيفة بن اليمان رضي الله عنه: أنَّ رسول الله ﷺ **لَعَنَ مَنْ جَلَسَ وَسَطَ الحَلْقَةِ**». رواه أَبُو داود[65]، وقال النووي: «بإسنادٍ حسن»[66]، والترمذي، وقال: «حديث حسن صحيح»[67].

علما بأنَّ عدداً من المحدثين قد صرحوا بعدم سماع أبي مجلز من حذيفة، جاء في كتاب العلل ومعرفة الرجال لأحمد بن حنبل، رواية ابنه عبد الله: «حدثني أبي، قال: حدثنا حجاج بن محمد، قال: قال شعبة: لم يدرك أبو مجلز حذيفة»[68].

5. نص عدد من المحدثين على رواية أبي مجلز عن حفصة أم المؤمنين، وقد روى عنها

حديثاً، وهو: أَنَّ عُطَارِدِ بْنِ حَاجِبٍ، جَاءَ بِثَوْبِ دِيبَاجٍ كَسَاهُ إِيَّاهُ كِسْرَى فَقَالَ عُمَرُ: أَلَا أَشْتَرِيهِ لَكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «**إِنَّمَا يَلْبَسُهُ مَنْ لَا خَلَاقَ لَهُ**»[69].

علماً بأنَّ حفصة رضي الله عنها توفيت سنة خمس وأربعين من الهجرة[70]. بينما كانت وفاة سمرة بن جندب سنة (58)، ووفاة عمران بن حصين سنة (52) وهما ممن قاس عليهما ابن حجر عدم سماع أبي مِجلَز من أبي موسى بحجة أنه لم يلقهما، وقد تأخرا بعد أبي موسى بالوفاة. فيقال: قد روى عن حفصة، وقد تقدمت بالوفاة على الثلاثة يقيناً.

6. إنَّ هذا الحديث في الدعاء، وهو من فضائل الأعمال، ومنهج المحدثين عدم التشدد في هذا الباب.

7. وعلى فرض التسليم بصحة ما أثاره الحافظ ابن حجر، فإنَّ الحديث له شواهد، فيكون حسناً لغيره، والله أعلم.

ثانياً: الطعن بالوقف:

وممن قال بذلك الألباني، ونصه: «وقد وجدت للحديث علة أخرى، وهي الوقف فقد أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (3050) من طريق أبي بردة قال: كان أبو موسى إذا فرغ من صلاته قال: «**اللهم اغفر لي ذنبي، ويسِّر لي أمري، وبارك لي في رزقي**». وسنده صحيح، وهذا يرجِّح أنَّ الحديث أصله موقوف، وأنه لا يصح رفعه، وأنَّه من أذكار الصلاة لو صح»[71].

والجواب: أن الرفع زيادة من ثقة، وهي مقبولة عند أكثر المحدثين، فكيف نعلُّ المرفوع بالموقوف! ولماذا لا يقال بأنَّ أبا موسى كان يدعو بالدعاء الذي سمعه من رسول الله ﷺ؟ ويؤيد ذلك الشواهد الأخرى للحديث كما سيأتي بيانه، وهذا ما فعله الشيخ رحمه الله نفسه، فقد حسَّن الدعاء منه لشواهده، وقد تقدم أنه أورده في صحيح الجامع.

المطلب الرابع: دراسة ألفاظ الحديث:

الناظر في ألفاظ حديث أبي موسى يجد أنَّ المخرِّجين اختلفوا في عدد من ألفاظ الحديث:

اللفظ الأول: «اللهم أصلح لي ديني»، وهي لفظة مرجوحة، لانفراد تخريجها في مسند أحمد، وفي زوائد ابنه عبد الله، عن ابن أبي شيبة، وهي مخالفة لكل روايات مصنف ابن أبي شيبة، ومخالفة للرواة الأربعة الآخرين، الذين رووه عن معتمر بن سليمان، وعليه مدار الحديث. وعليه فإن الراجح ما جاء في كل روايات الحديث: **«اللهم اغفر لي ذنبي»**.

اللفظ الثاني: لفظة **«داري»** من قول النبي ﷺ: **«ووسِّع لي في داري»**.

فقد وردت كذلك في رواية أربعة من الرواة عن معتمر بن سليمان، وهم:

1. مسدَّد بن مسرهد.

2. ومحمد بن عبد الأعلى.

3. ومحمد بن أبي بكر المقدَّمي.

4. وعارم أبو النعمان.

وحصل خلاف في رواية **ابن أبي شيبة** في لفظ «**داري**» على ثلاثة أقوال:

الأول: «داري»

فهي كذلك في بعض النسخ الخطية، ومنها: نسخة العلامة المحقق الشيخ محمد عابد السندي (1257هـ) وكان مقرها في المكتبة المحمودية بالمدينة المنورة، وهي الآن في تركيا، وتاريخ نسخها سنة (1229هـ).

وفي نسخة كتبت سنة (1317هـ)، وقد اعتمد في نسخها على نسخة الشيخ محمد عابد السندي[72].

وقد رجّح هذا اللفظ محققو المصنف في طبعاته المتعددة، وأثبتوا ذلك في المتن: فهي كذلك في طبعة الشيخ محمد عوامة، وطبعة مكتبة الرشد الأولى، في الرياض، بتحقيق: حمد بن عبد الله الجمعة، ومحمد بن إبراهيم اللحيدان، سنة 2002-1425، وهي كذلك في طبعة الدار السلفية الأولى[73] ببومباي، الهند، سنة 1981-1401.

الثاني: "رأيي".

هذه اللفظة وردت في عدة نسخ خطية من مصنف ابن أبي شيبة:

منها: نسخة خزائنية، كتبت لأمير يمني سنة (648هـ).

ومنها: نسخة العلامة محمد مرتضى الزبيدي، (ت1205هـ)، وتاريخ نسخ المجلد الأول سنة (741هـ)، والمجلد الثاني سنة (744هـ).

ومنها: نسخة الظاهرية، واستظهر الشيخ محمد عوامة أنها نسخة عبد الله بن محمد بن إبراهيم المهندس (ت769هـ) [74]، وهو ولد ابن المهندس صاحب النسخة المشهورة في تهذيب الكمال.

ومنها: نسخة مكتبة محمد مراد ملا بإسطنبول، وتاريخ نسخها سنة (1094هـ)، وكتب على حاشية هذه النسخة :« كذا في الأصل، وأصله داري».

وكذلك جاء هذا اللفظ في مسند أبي يعلى[75] حسب النسخ الخطية التي اعتمدها المحقق، ولكنه أثبت لفظة «داري» متابعا ما جاء في هامش إحدى النسخ ذهاباً منه إلى ترجيحه، وسيأتي تفصيل ذلك في الترجيح.

الثالث: "ذاتي"

وقد ورد هذا اللفظ في المسند[76]، ونصه:» حدثنا عبد الله، حدثني أبي، حدثنا عبد الله بن

محمد، وسمعته أنا من عبد الله بن محمد بن أبي شيبة، حدثنا معتمر بن سليمان، عن عبَّاد بن عبَّاد، عن أبي مِجلَز، عن أبي موسى الأشعري، بلفظ: «أتيت النبي ﷺ بوضوء فتوضأ، وصلى، وقال: **اللهم أصلح لي ديني، ووسِّع عليّ في ذاتي، وبارك لي في رزقي**».

ولم يعلق المشرف على التحقيق شيئاً عن اختلاف النسخ الخطية في هذه اللفظة لا في طبعة الرسالة، ولا في طبعة المكنز الإسلامي[77]، وقد قوبلت هذه الطبعة على نسخ خطية متعددة.

وهي كذلك في تهذيب الكمال للمزي[78]، وفي تحفة الأشراف[79]، لكن لم يذكر اللفظ المراد. وفي ميزان الاعتدال للذهبي[80].

وفي مجمع الزوائد، وقال الهيثمي: «رواه أحمد، وأبو يعلى، ورجالهما رجال الصحيح، غير عباد ابن عباد المازني، وهو ثقة، وكذلك رواه الطبراني»[81].

وفي إتحاف المهرة من أطراف المسانيد العشرة لابن حجر[82].

وفي (إطراف المسنِد المعتلي بأطراف المسند الحنبلي) لابن حجر[83].

وفي حاشية المسند للإمام أبي الحسن نور الدين محمد بن عبد الهادي السندي (ت1138هـ)، بل فسرها فقد قال: قوله «**في ذاتي**»: أي: بشرح الصدر، وسَعَة الخُلُق[84].

فقد اتفقت النسخ المخطوطة والمطبوعة من المسند، وكذلك الكتب التي خدمت المسند- وهي نسخ فرعية عن المسند- على رواية: «**في ذاتي**»، مما يدلُّ على أنها في مسند أحمد كذلك.

الترجيح:

ويبدو لي أن الراجح من هذه الألفاظ الثلاثة هو لفظ: «**في داري**» للأسباب الآتية:

أولاً: مدار سند هذا الحديث على الإمام معتمِر بن سليمان، وقد رواه عنه خمسة من الرواة، أربعة منهم اتفقوا على رواية لفظة: «**داري**».

ثانياً: من هؤلاء الرواة الأربعة الإمام محمد بن عبد الأعلى، وقد أخرج روايته النسائي في سننه الكبرى[85]. وهي كذلك في كتاب عمل اليوم والليلة للإمام النسائي[86]، وكتاب عمل اليوم والليلة لابن السني[87].

وهي كذلك في كتاب الأحكام الكبرى لعبد الحق الإشبيلي (ت581هـ)[88]، وفي جامع الأصول لابن الأثير (ت606هـ)[89]. وفي كتاب الأذكار للإمام النووي، وقد قال: «وقد روى النسائي وصاحبه ابن السني في كتابيهما عمل اليوم والليلة بإسناد صحيح عن أبي موسى الأشعري، ثم ذكر الحديث»[90].

وفي الحصن الحصين لابن الجزري (ت833هـ) [91]، وفي كتاب نتائج الأفكار لابن حجر[92].

فهذا التتابع من هؤلاء الأئمة على اللفظ المذكور في هذه النسخ المتقنة، يدل على صحته.

ثالثاً: وأما لفظة "**رأيي**" فهي رواية مرجوحة، للأسباب الآتية:

1. لأنَّ مدار سند هذا الحديث على الإمام معتمِر بن سليمان، وقد رواه عنه خمسة من الرواة، أربعة منهم اتفقوا على رواية لفظة: «داري».
2. لأنها جاءت في بعض نسخ مصنف ابن أبي شيبة دون بعض، ويبدو لي أن الخلاف هنا خلاف نسخ لا خلاف رواية، وقد رجح محققو المصنف لفظة «**داري**»، وأثبتوها في المتن اعتماداً منهم على ورودها كذلك في بعض النسخ المعتمدة، وما ورد من تصحيح لها في بعض حواشي النسخ الأخرى، وقد تقدم بيان ذلك.
3. وأما ما جاء في مسند أبي يعلى، وهو يرويه عن أبي بكر بن أبي شيبة، فقد قال محققه الأستاذ حسين سليم أسد في الحاشية: «في الأصلين: «رابي» -كذا-، وقد أشير فوقها في (ش) نحو الهامش حيث استدرك الصواب»[93].
4. ولفظة: «**رأيي**» لو صحت من جهة النقل لكان لها وجه من التأويل، فيكون المعنى: أي: اجعل رأيي واسعاً لا ضيق فيه..

ولكن قد يقال: بأنَّ النبي ﷺ إنما يستند على الوحي لا على الرأي، فليس به حاجة أن يسأل ربه سعة الرأي، وقد أعطاه كمال العقل، وبلغ الغاية في قوة الإدراك.

ويجاب عن هذا عند ثبوت اللفظ، بأنَّ المراد هو طلب الزيادة في سعة الرأي، لا سيما في أمور الدنيا.

رابعاً: وأما لفظة: «**ذاتي**»، فهي أيضاً مرجوحة، للأسباب الآتية:

1. لانفراد تخريجها في مسند أحمد، وفي زوائد ابنه عبد الله، عن ابن أبي شيبة، وهي مخالفة للرواة الأربعة الآخرين، الذين رووه عن معتمر بن سليمان، وعليه مدار الحديث.
2. وهي مخالفة لكل روايات مصنف أبي بكر بن أبي شيبة سواء بلفظ: **داري** الراجحة، أو لفظ: **رأيي** المرجوحة.
3. وهي تستبعد من حيث المعنى، لأنَّه لم يرد لهذه اللفظة نظائر في الألفاظ النبوية.
4. ويبدو لي أن هذه اللفظة طرأ عليها التحريف [94] من عهد مبكر من تاريخ المسند، وهذا التتابع من العلماء على إثبات هذا اللفظ مع مخالفته لأصل الرواية كما كشفت هذه الدراسة يدل دلالة قاطعة على مدى الأمانة العلمية التي تحلى بها المحدثون في تحمل السنة النبوية، وأدائها كما تحملوها من غير زيادة ولا نقصان.

المطلب الخامس: المرجحات الخارجية التي تؤيد الترجيح:

ومن المرجِّحات الخارجية: أنَّ للحديث شواهد تؤيد ما رجحته، فقد ورد من غير طريق أبي موسى الأشعري في أربعة أحاديث تعدُّ شواهد له، أما الشاهدان الأول والثاني فيشهدان لجملة «**ووسِّع لي في داري**»، من حيث إنَّ النبي ﷺ عدَّ المسكن الواسع من السعادة.

وأما الشاهدان الثالث والرابع، وإن كانا ضعيفين، فإنهما يشهدان للدعاء الوارد في حديث أبي موسى من حيث العموم.

وأما من حيث خصوص هذا اللفظ، فإنهما يشهدان له على القول الراجح، وقد حصل فيه خلاف أيضاً سيأتي تفصيله، وهذه الشواهد هي:

الشاهد الأول:

ما أخرجه أحمد في مسنده، قال: حدثنا وكيع، عن سفيان، عن حبيب بن أبي ثابت، حدثني خُمَيل أنا ومجاهداً عن نافع بن عبد الحارث قال: قَال رسولُ اللهِ ﷺ: «**من سعادةِ المرءِ: الجارُ الصالحُ، والمركبُ الهنيءُ، والمسكنُ الواسعُ**»[95].

وفي رواية: «**ثلاثةٌ من السعادةِ**: وذكر منها: **.. والدار تكونُ واسعةً كثيرةَ المرافقِ، وثلاثةٌ من الشقاءِ:** وذكر منها: **.. والدار تكونُ ضيقةً قليلةَ المرافقِ**»[96].

الشاهد الثاني:

ما أخرجه ابن حبان في صحيحه[97] عن سعد بن أبي وقَّاص قال: قال رسولُ اللهِ ﷺ: «**أربع من السعادةِ: المرأةُ الصالحةُ، والمسكنُ الواسع، والجار الصالح، والمركبُ الهنيء، وأربعٌ من الشقاوة: الجار السوء، والمرأةُ السُّوءُ، والمسكنُ السُّوءُ، والمركبُ السوءُ**»[98].

الشاهد الثالث:

ما أخرجه الترمذي في جامعه، قال: حدثنا عليٌّ بن حُجر، قال: حدثنا عبد الحميد بن عمر الهلالي، عن سعيد بن إياس الجُريري، عن أبي السليل، عن أبي هريرة: أن رجلاً قال: يا رسول الله سمعتُ دعاءك الليلة، فكان الذي وصل إليَّ منه أنك تقول: «**اللهم اغفر لي ذنبي، ووسِّع لي في داري، وبارك لي فيما رزقتني. قال: فهل تراهنَّ تركنَ شيئاً**»[99].

قال الترمذي: «هذا حديث غريب، وأبو السليل: اسمه ضُريبُ بن نُقَيرٍ، ويقال: ابن نُفَير».

وجاء في هذا السند: عبد الحميد بن عمر الهلالي، وهو وهم، وصوابه: «عبد الحميد بن الحسن الهلالي أبوعمر» كما قال المزي[100].

وهذا الحديث أخرجه الطبراني[101]، من طريق محمد بن عبد الله بن أبي عون النسائي، عن علي بن حجر، به. وقال: « لم يروه عن سعيد الجريري إلا عبد الحميد بن الحسن تفرد به علي بن حجر».

ولا بدَّ من الإشارة إلى أنه قد جاء لفظ «**داري**» في عدد من النسخ الخطية من جامع الترمذي، منها:

- النسخة المحفوظة في تِشستربيتي، ففي القطعة الثانية من النسخة التي تستوعب المجلد الثاني، وتاريخ نسخها سنة (609هـ)، وهي من وقف الملك المؤيد (نمرة 177 حديث مؤيد).

- وهو كذلك في معجمي الطبراني الصغير والأوسط[102].

وهكذا وجد هذا اللفظ في عدد كبير من الكتب التي خدمت جامع الترمذي على مدى قرون، ولا بأس أن أذكر أمثلة لتأكيد ذلك:

- فهو كذلك في نسخة جامع الأصول لابن الأثير (ت606هـ)[103].
- وفي الجامع الصغير للسيوطي (ت911هـ)[104].
- وفي كتاب كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال للمتقي الهندي (ت975هـ)[105] .
- وفي فيض القدير، والتيسير كلاهما للمناوي (ت1031هـ)[106].
- وفي جمع الفوائد من جامع الأصول ومجمع الزَّوائِد للروداني (ت1094هـ)[107] .
- وفي كتاب البيان والتعريف في أسباب ورود الحديث للشريف الحسيني (ت1120هـ)[108].
- وفي كتاب التنوير في شرح الجامع الصغير للصنعاني (ت1182هـ)[109].
- وفي تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي للمباركفوري (ت1353هـ) وقد قال في شرح هذا الحديث: «**ووسع لي في داري**» أي: وسع لي في مسكني في الدنيا؛ لأن ضيق مرافق الدار يضيِّق الصدر، ويجلب الهم، ويشغل البال، ويغم الروح، أو المراد: القبر؛ فإنه الدار الحقيقية، ووقع في بعض النسخ: ووسع لي في رأيي: أي: اجعل رأيي واسعاً لا ضيق فيه[110].

وهكذا جاء اللفظ في عدد من النسخ المطبوعة، منها: طبعة بشار عواد، وطبعة الرسالة، ولكن بعد الاتصال هاتفياً بالشيخ شعيب الأرنؤوط، المشرف على تحقيقها، وسؤاله أن يراجع اللفظ المذكور في النسخ الخطية التي اعتمدها، أفاد بأنَّ لفظ «**داري**» وجد في النسخة المحفوظة في تِشستربيتي، وتاريخ نسخها سنة (609هـ)، وهي من وقف الملك المؤيد (نمرة 177 حديث مؤيد).

ووجد لفظ: «**رأيي**» في نسختين هما: النسخة التي كتبت بخط المحدث عبد الملك الكروخي (ت548هـ)، وقد انتهى من نسخها سنة (547هـ)، المحفوظة بالمكتبة الوطنية بباريس، برقم (759)[111].

والنسخة التي قرئت على الحافظ المنذري(ت656هـ)، والحافظ قطب الدين القسطلاني (ت686هـ)، والحافظ البلقيني (ت805هـ)، وغيرهم، وتاريخ نسخها سنة (655هـ)، المحفوظة بمكتبة السليمانية بتركيا.

ورجَّح الشيخ شعيب كما أفاد بالمحادثة الهاتفية معه لفظ: «**داري**»، وبنى ترجيحه على أن نسخة تشستربيتي نسخة متقنة، وعلى معنى الحديث وسياقه، فإنَّ سعة الدار تناسب البركة في الرزق، واستشهد على ذلك أيضاً بحديث: «**من سعادة المرء**: ...، وفيه: **والمسكن الواسع** ...» الحديث.

وواضح من كلام المباركفوري الذي تقدم أنَّ الخلاف في هذه اللفظة هو خلاف نسخ لا خلاف رواية، ويؤيد ذلك رواية الطبراني في معجميه الأوسط والصغير فإنه يرويه من طريق الترمذي نفسه، وجاء اللفظ فيه: «**داري**» كما تقدم[112].

حكمه: إسناد هذا الحديث ضعيف، لأنَّ عبد الحميد بن الحسن الهلالي ضعَّفه الأئمة، ولم يحسِّن الرأي فيه غيرُ ابن معين[113]، ثم هو منقطع، أبو السليل ضُريبُ بن نُقَيرٍ لم يسمع من أبي هريرة[114]، ومن حسَّنه فإنَّما حسَّنه لشواهده[115].

الشاهد الرابع:

ما أخرجه أحمد، قال: حدثنا حجَّاج، قال: حدثنا شعبة، عن سعيد الجُريري، قال سمعت عُبيد بنَ القعقاع يحدث رجلاً من بني حنظلة، قال: رمق رجلٌ النبيَّ ﷺ وهو يصلي، فجعل يقول في صلاته: «**اللهم اغفر لي ذنبي، ووسِّع لي في داري، وبارك لي فيما رزقتني**».

قوله: «رمق رجل» الرمق: اللحظ الخفيف كما في القاموس.

قوله «**داري**» هكذا جاء اللفظ في المتن من طبعة الرسالة[116]، وهو كذلك في طبعة المكنز الإسلامي[117].

وهذا الحديث نفسه كرر سنداً ومتناً في مسند أحمد [118].

حكمه:

إسناد هذا الحديث ضعيف، لجهالة أحد رواته، قال الهيثمي في مجمع الزوائد: «رواه أحمد، وعبيد بن القعقاع لم أعرفه»[119].

وعبيد بن القعقاع ترجمه الحسيني في الإكمال، وقال: «حُميد بن القعقاع، ويقال: عبيد، وهو مجهول»[120].

وقال ابن حجر: «حميد بن القعقاع، ويقال عبيد عن رجل جعل يرصد النبي ﷺ في دعائه وعنه أبو مسعود الجريري فيه جهالة، قلت: اختلف على شعبة، فقال محمد بن جعفر: عنه عن ابي مسعود، عن حميد بن القعقاع، عن رجل جعل يرمق النبي ﷺ فكان يقول في دعائه: «**اللهم اغفر لي ذنبي ووسع لي في داري**..» الحديث، وقال حجاج بن محمد، عن شعبة، عن أبي مسعود سمعت عبيد بن القعقاع يحدِّث رجلا من بني حنظلة قال: رمق رجل النبيﷺ وهو يصلي فجعل يقول في صلاته: ... الحديث، وكلا الطريقين في المسند في حادي عشر الأنصار.

وللحديث شاهد من حديث أبي موسى في الدعاء للطبراني، فأما الراوي له مسندا كان أو مرسلا فاختلف في اسمه ولا يعرف حاله[121].

المبحث الثاني: التحليل

المطلب الأول: المعنى الإجمالي للحديث

هذا الحديث من جوامع الدعاء التي علمنا إيَّاها النبي ﷺ، ودلَّ أمته عليها، فهذا من باب التشريع والتعليم للأمّة، وقد أشار النبيُّ ﷺ في ختام هذا الدعاء إلى كونه من الجوامع، بقوله: «**فَهَلْ تَرَاهُنَّ تَرَكْنَ شَيْئًا**»[122]. قال المباركفوري: «فهل تراهن أي: هذه الكلمات المذكورة، - والاستفهام للإنكار- تركن شيئا أي: من خير الدنيا والآخرة»[123].

وأنقل من كلام العلماء ما يبيِّن هذا المعنى، ويزيده وضوحاً:

قال الإمام المناوي(ت1031هـ) في شرح هذا الحديث:

«**اللهم اغفر لي ذنبي**»: أي: ما لا يليق، أو المراد إن وقع، والعبد لا يأتي بما هو اللائق بجلال كبرياء الله، ومنه: «**ما عبدناك حق عبادتك**»[124] فسمى هذا القصور بالنسبة لكمال القرب ذنباً مجازاً.

«**ووسِّع لي في داري**»: محل سكني في الدنيا لأنَّ ضيق مرافق الدار يضيِّق الصدر، ويشتت الأمتعة، ويجلب الهم، ويشغل البال. أو المراد القبر: إذ هو الدار الحقيقية.

وعلى الأول فالمراد التوسعة بما يقتضيه الحال لا الترفه والتبسط في الدنيا بل إنَّما يسأل حصول قدر الكفاية لا أزيد ولا أنقص.

«**وبارك لي في رزقي**» أي: اجعله مباركاً محفوفاً بالنماء والزيادة في الخير، ووفقني بالرضى بما قسمته منه، وعدم التلفت إلى غيره، مع أني لا أنال إلا ما رزقتني وإن جهدت[125].

وقال الصنعاني (ت1182هـ): «الدار تعم دار الدنيا والآخرة والبرزخ، فتوسيع دار الدنيا: الرضا بها والقناعة، واتساعها للضيق».

ويحتمل أن يراد توسيعها حقيقة بأن يوسعها تعالى كذلك، ودار البرزخ يجعلها واسعة برحمته، وإدخال الروح والريحان ونحوه، ودار الآخرة كذلك، وغيره من الزلفى

و«**بارك لي في رزقي**» البركة: «الزيادة والنماء، وهو مطلوب للعبد في أرزاقه، وغيرها، أو الرضا به والقناعة»[126].

وقال الشوكاني (ت1250هـ): «وفي الحديث دليل على أنَّه لا بأس بالدعاء فيما يرجع إلى مصالح الدنيا، والتوسعة فيها، والبركة في الرزق»[127].

المطلب الثاني: الأحكام المستنبطة من الحديث:

يستنبط من حديث أبي موسى الأشعري عدة أحكام، وهي:

أولاً: مشروعية الدعاء بهذه الكلمات:

يندب للمسلم أن يدعو بهذه الصيغة التي وردت في حديث أبي موسى، ولكن متى يشرع

ذلك؟ وأين محله؟ تعددت ألفاظ الحديث في وقت الدعاء ومحله، ويمكن حصرها في أربعة أقوال:

القول الأول: أنه كان بعد الصلاة:

وقد جاء كذلك في رواية ثلاثة من الرواة، وهم: ابن أبي شيبة في المصنف، ونصها: «فتوضأ، وصلى، ثم قال: ...»

وعارم، ومحمد بن أبي بكر المقدمي، ونصها: «فتوضأ، ثم صلى، ثم قال: ...».

ولهذا أورده الطبراني في كتاب الدعاء في جامع أبواب القول في أدبار الصلوات.

قال الحافظ ابن حجر: «رواه الطبراني في الكبير من رواية مسدَّد وعارم، والمقدمي؛ كلهم من معتمر، ووقع في روايتهم: فتوضأ، ثم صلى، ثم قال: ... وهذا يدفع ترجمة ابن السني حيث قال: باب ما يقوله بين ظهراني وضوئه؛ لتصريحه بأنَّه قاله بعد الصلاة، ويدفع احتمال كونه بين الوضوء والصلاة»[128].

القول الثاني: أنه كان في الصلاة:

وقد جاء في رواية مسدد ونصها: «فتوضأ، ثم صلى، فكان في دعائه».

وهذا بظاهره يفيد أنَّ الدعاء كان في الصلاة، ويؤيده حديث عبيد بن القعقاع، ويحتمل أنَّ الدعاء بعد الصلاة فيكون كالقول الأول.

وممن عدَّها في أدعية الصلاة ابن القيم[129]، والصالحي[130].

وقول المحققين شعيب وعبد القادر الأرنؤوط في التعليق على كتاب زاد المعاد: «لم نر من ذكره في أدعية الصلاة كما ذكر المصنف»، منتقض برواية ثلاثة من الرواة، وأنَّ الطبراني ذكره في أدعية الصلاة.

القول الثالث: أنه كان أثناء الوضوء أو بعده:

وقد جاء كذلك في رواية محمد بن عبد الأعلى، ونصها: «فتوضأ، فسمعته يقول: ...».

ولهذا أخرجه النسائي في كتابه عمل اليوم والليلة، باب ما يقول إذا توضأ، وأخرجه تلميذه ابن السني أيضاً في كتابه عمل اليوم والليلة، باب ما يقول بين ظهراني وضوئه. - أي: في أثناء الوضوء-.

وتابعهما الإمام النووي –رحمه الله- فذكره في كتاب الأذكار[131]، وقال«..ترجم ابن السني لهذا الحديث باب ما يقول بين ظهراني وضوئه، وأما النسائي فأدخله في باب: ما يقول بعد فراغه من وضوئه، وكلاهما محتمل».

وتابعهم الإمام محمد بن محمد الطرابلسي المغربي المعروف بـ(الحطاب) الرعيني المالكي (ت954هـ) [132].

وأحمد بن محمد الخلوتي (ت1241هـ)[133]، وقال: «وورد أنَّ النبي ﷺ كان يقول حال الوضوء...» ثم أورد الحديث، وعدّها من السنن الإمام الرملي (ت1004هـ)[134].

القول الرابع: الدعاء به بعد الوضوء وبعد الصلاة:

وممن قال بذلك: ابن القيم[135]، والشوكاني[136]، والقنوجي[137].

ويبدو لي أن الراجح هو: الدعاء به بعد الصلاة، لأنَّ الرواة الذين رووه بعد الصلاة أكثر عدداً، وهم: ابن أبي شيبة، وعارم، ومحمد بن أبي بكر المقدمي.

ثانياً: مشروعية الاتساع في المباني من غير إسراف:

قَالَ ابن حزم: «واتفقوا أَنَّ بناء ما يستتر به المرء هو وعياله وماله من العيون والبرد والحر والمطر فرض، أو اكتساب منزل أو مسكن يستر ما ذكرنا» .

«واتفقوا أَنَّ الاتساع في المكاسب والمباني من حل إذا أدى جميع حقوق الله تعالى مباح، ثم اختلفوا فَمِنْ كارهٍ ومن غير كاره»[138] .

وعليه فإنَّ من أدب البيت في السنة النبوية: أن يكون واسعاً، وأن يكون كثير المرافق من غير إسراف، وإنَّ من الشقاء: ضيق المسكن وقلة مرافقه. والسعة هنا ضرورة نفسية، واجتماعية، فالبيت الضيق له آثاره السيئة في نفوس ساكنيه لا يناسب التكريم الذي أراده الله لعباده.

وقد صرَّح رسول الله ﷺ بأنَّ المسكن الواسع ركن أصيل من أركان سعادة المرء في هذه الحياة الدنيا، فقد جاء عن نافع بن عبد الحارث أنَّه قَالَ: قَالَ رسولُ اللهِ ﷺ: «**من سعادةِ المرءِ: الجارُ الصالحُ، والمركبُ الهنيءُ، والمسكنُ الواسعُ**»[139]. فلولا أَنَّ سعة المسكن وكثرة مرافقه أمر مشروع لما جعله النَبِيُّ ﷺ من أسباب السعادة في هذه الحياة، والمسلم مخيَّر بين أن يشتري مثل هذا البيت من أجل أن يسكنه، أو أن يقوم ببنائه تحقيقاً لصفات السكن السعيد كما بينه النَبِيُّ ﷺ.

في هذا الإطار نفهم حديث أبي موسى الأشعري، فإِنَّ النَبِيَّ ﷺ يعلمنا أن ندعو بسعة الدار، تأكيداً للمعنى الذي ذكرناه آنفاً.

إنَّ تعاليم الإسلام لا تتعارض مع الترويح النفسي، أو الترفيه الجسدي، ما دام ذلك في إطار القيم الإسلامية، وإنَّ سعة البيت على أهله، عنصر مهم من عناصر إضفاء الراحة، والطمأنينة في حياة الإنسان، حتى يتسنى له سهولة الحركة في البيت، واستقبال الضيوف، وتوفير سبل حصانة الأبناء من الوقوع في مصايد الشيطان وحبائله، وذلك بالتفريق بينهم في المضاجع، يدل على ذلك: ما جاء عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده أنَّ رسول الله ﷺ قال: «**مُرُوا أولادَكم بالصَّلاةِ، وهم أبناءُ سبعِ سنين، واضربوهم عليها وهم أبناءُ عشر، وفرِّقوا بينهم في المضاجعِ**»[140].

إنَّ الدَّار عند ما تكون صغيرة الحجم، سيِّئة المرافق، فإنَّها تؤذي أهلها، وتربك معيشتهم،

وتوقعهم في الحرج، فتؤثرعلى أخلاقهم، ونشأتهم، وعلاقتهم مع الآخرين، وهذا معنى من معاني الحديث الذي جاء عن عبد الله بن عمر – رضي الله عنهما – أنَّه قال: قال رسول الله ﷺ : **«إنَّما الشُّؤمُ في ثلاثةٍ: في الفرسِ، والمرأةِ، والدَّارِ»**[141].

وقد نقل ابن حجر معنى هذا الحديث عن القرطبي فقال: «ولا يُظنُّ بـه–أي الحديث- أن يحمله على ما كانت الجاهلية تعتقده بناء على أنَّ ذلك يضر وينفع بذاته فإن ذلك خطأ، وإنَّما عنى أنَّ هذه الأشياء هي أكثر ما يتطير به الناس، فمن وقع في نفسه شيء أبيح له أن يتركه، ويستبدل به غيره»[142]. وقيل أيضاً: «إنَّ شؤمَ الدَّارِ ضيقُها وسوءُ جوارِها»[143].

وقد حث رسول الله ﷺ على هجر الدار التي يتأذى منها أهلها لضيقها عليهم، وعدم استراحتهم وطمأنينتهم فيها، يدل على ذلك ما جاء عن يحيى بن سعيد أنَّه قال: يا رسولَ اللهِ دارٌ سكنَّاها والعددُ كثيرٌ، والمالُ وافرٌ، فقلَّ العددُ، وذهبَ المالُ، فقالَ رسولُ الله ﷺ: **«دعوها فإنَّها ذميمةٌ»**[144].

والبيت الضيق يقطع أواصر العلاقات الاجتماعية التي أمر الله بصلتها، ويحرم المسلم من الحيوية التي يستفيدها من خلال صلاته بأهله وأقاربه، وجيرانه، وأصحابه، إذا حلوا ضيوفاً عليه، لأنَّ النَبِيَّ ﷺ يَقُولُ:**«من كان يؤمنُ باللهِ واليومِ الآخرِ فليكرم ضيفَهُ»**[145]. ولا بدَّ من الإشارة إلى أنَّ سعة البيت ينبغي أن تقيد، وذلك بأن لا تكون غرفه زائدة عن الحاجة؛ لأنَّه من الإسراف، والإسراف منهي عنه.

والحاجة كما حددها العلماء حاجة الإنسان لنفسه وعياله على الوجه اللائق المتعارف لأمثاله، ويختلف ذلك باختلاف الأحوال والأشخاص، والأمور بمقاصدها والأعمال بالنيات.

الخاتمة في النتائج والتوصيات

1. كشفت الدراسة أنَّ المخرِّجين لحديث أبي موسى الأشعري اختلفوا في لفظة **"داري"** من قول النبي ﷺ: **«ووسِّع لي في داري»** على ثلاثة أقوال: **«داري»** و**«رأيي»** و«ذاتي».

   وأنَّ الراجح من هذه الألفاظ الثلاثة هو لفظ: **«داري»** لأسباب متعددة، منها:

   أ. أنَّ مدار سند هذا الحديث على الإمام معتمِر بن سليمان، وقد رواه عنه خمسة من الرواة، أربعة منهم اتفقوا على رواية لفظة: **«داري»**.

   ب. ومن المرجِّحات الخارجية: أنَّ للحديث شواهد تؤيد ما رجحته.

2. إنَّ إسناد حديث أبي موسى صحيح، وقد نص على صحةإسناده عدد من المحدثين المتقدمين والمعاصرين، وما أبداه الحافظ ابن حجر من نظر في سماع التابعي الجليل أبي مجلز من الصحابي أبي موسى الأشعري أمر اجتهادي منه رحمه الله، لأنَّه لم يصرح أحد من أئمة الجرح والتعديل بنفي سماعه منه، -وقد صرحوا بنفي سماعه من عدد من الصحابة-، بل صرح عدد منهم بروايته عنه.

3. كشفت الدراسة عن الخلاف في لفظة :«**داري**» من قول النبي ﷺ: «**ووسِّع لي في داري**» في حديث أبي هريرة الذي رواه الترمذي في جامعه، فقد جاءت في بعض النسخ الخطية القديمة بلفظ: « **ووسِّع لي في رأيي**»، ولم يشر الذين أشرفوا على طباعة جامع الترمذي إلى هذا الخلاف. ورجح لفظة: «**داري**» لأنه ورد كذلك في معجمي الطبراني الصغير والأوسط، علما بأن السند واحد، ولأنه وجد هذا اللفظ في عدد كبير من الكتب التي خدمت جامع الترمذي، أو استمدت منه على مدى قرون.
4. كشفت الدراسة أن محل الدعاء الوارد في حديث أبي موسى الأشعري هو: بعد الصلاة، لأنَّ الرواة الذين رووه كذلك أكثر عدداً.

التوصيات

1. يوصي الباحثُ المختصين في الحديث النبوي الشريف وعلومه بدراسة اختلاف الألفاظ، ومحاولة الوصول إلى الراجح فيها، وعدم الاقتصار في التخريج على العزو المجرد من بيان الفروق المهمة منها.
2. الدعوة إلى إحياء هذا الجانب من الدراسات الحديثية في أقسام الدراسات العليا، نظراً لأهميته الكبيرة في تقدم البحث الحديثي المعاصر.
3. كما يوصي بمراجعة المصادر الفرعية من كتب الحديث النبوي عند التخريج، وذلك في عدة حالات، منها: فقد الكتاب الأصلي، أو اختلاف الألفاظ، أو الحكم على صحة الحديث، وعدم الاقتصار على المصادر الأصلية منها كما يفهم من تعريف التخريج عند بعض المعاصرين.

قائمة المصادر والمراجع

أبو بكر ابن أبي شيبة، عبد الله بن محمد (ت235هـ) المصنف، تحـ: محمد عوامة، شركة دار القبلة- السعودية، ط1، 1427. وطبعة مكتبة الرشد الأولى، في الرياض، تحـ: حمد بن عبد الله الجمعة، ومحمد بن إبراهيم اللحيدان، سنة 2002-1425، وطبعة الدار السلفية الأولى ببومباي، الهند، سنة 1401.

أبو داود الطيالسي، سليمان بن داود (ت204هـ) المسند، دار الكتاب العربي- بيروت.

أبو نعيم الأصبهاني، أحمد بن عبد الله (ت430) حلية الأولياء، مصورة دار الكتاب العربي- بيروت، طـ4، 1405.

أبو يعلى الموصلي، أحمد بن علي بن المثنى (ت307هـ) المسند تحـ: حسين أسد، دار الثقافة العربية- دمشق وبيروت، ط:2، 1992.

ابن الأثير الجزري، مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد (ت606هـ):

- جامع الأصول، تحـ: عبد القادر الأرنؤوط ، دار الفكر- بيروت، ط:2، 1983.

- النهاية في غريب الحديث والأثر، دار ابن الجوزي، السعودية، ط1، 1421.

أحمد ابن حنبل (ت241هـ):

- المسند، شرح أحمد محمد شاكر، دار الحديث، القاهرة، ط1، 1995. وطبعة الشيخ شعيب الأرنؤوط وزملائه، مؤسسة الرسالة ، بيروت، ط:1، 1997. وطبعة المكنز الإسلامي.

- من كلام أحمد بن حنبل في علل الحديث ومعرفة الرجال، تحـ: صبحي البدري السامرائي، مكتبة المعارف – الرياض، ط1، 1409.

الألباني، محمد ناصر الدين (ت 1420هـ):

- أصل صفة صلاة النبي ﷺ، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع – الرياض، ط1، 1427.

- تمام المنة في التعليق على فقه السنة ، دار الراية، ط5.

- سلسلة الأحاديث الصحيحة، مكتبة المعارف، الرياض، 1995.

- صحيح الجامع الصغير وزياداته، المكتب الإسلامي.

- ضعيف سنن الترمذي، المكتب الاسلامي – بيروت، ط1، 1991-1411.

ابن الإمام، محمد بن محمد بن علي (ت745هـ) سلاح المؤمن في الدعاء، تحـ: محيي الدين ديب مستو، دار ابن كثير- دمشق، بيروت، ط1، 1993-1414.

البخاري، محمد بن إسماعيل(ت 256هـ):

- الأدب المفرد، دار المعرفة- بيروت، لبنان.

- التاريخ الكبير، تحـ: محمد عبد المعيد خان، دار الكتب العلمية- بيروت.

- الجامع المسند الصحيح، بعناية محمد زهير الناصر، طبعة دار طوق النجاة – بيروت، ط1، 1422. وطبعة محمد نزار تميم، وهيثم نزار تميم، دار الأرقم، بيروت، 1999.

البوصيري (ت840هـ) إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة، ، تحـ: عادل بن سعد، دار الرشد- الرياض، ط:1، 1998.

البيهقي، أحمد بن الحسين (ت458) الدعوات الكبير، تحـ: بدر بن عبد الله البدر، مركز المخطوطات والتراث والوثائق – الكويت، 1414 - 1993.

الترمذي، محمد بن عيسى (ت274هـ)، الجامع، تحـ: أحمد محمد شاكر، وإبراهيم عطوة عوض، دار الحديث، القاهرة،1980، وطبعة دار الرسالة العالمية، تحـ: شعيب الأرنؤوط، طـ1، 1430.

وطبعة دار الجيل ودار الغرب الإسلامي ـ بيروت، تحـ: بشار عواد معروف، ط2، 1998.

وطبعة دهلي سنة (1269هـ) وطبعة مجتبائي- دهلي سنة (1283) وطبعة المطبع الأحمدي – ميرتا سنة (1866م).

ومصورة النسخة التي كتبت بخط المحدث عبد الملك الكروخي (ت548هـ)، المحفوظة بالمكتبة الوطنية بباريس، برقم (759). ومصورة نسخة آيا صوفيا الخطية، رقم (413).

الجريسي، خالد بن عبد الرحمن، جوامع الدعاء، المكتبة الشاملة الرقمية.

ابن الجزري، محمد بن محمد (ت833هـ) الحصن الحصين من كلام سيد المرسلين، نتحـ: خير الله شريف، دار البشائر الإسلامية- بيروت، ط2000-1421،1.

الحاكم النيسابوري، محمد بن عبد الله (ت405هـ) المستدرك على الصحيحين، إشراف: يوسف المرعشلي، دار المعرفة، بيروت، لبنان، 1986.

ابن حبان، محمد بن حبان بن أحمد البستي (ت354هـ) الثقات، دار الكتب العلمية- بيروت، ط:1، 1998.

ابن حجر العسقلاني، أحمد بن علي(ت 852هـ):

- إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة، تحـ: مركز خدمة السنة والسيرة، بإشراف: زهير الناصر، مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف- المدينة ومركز خدمة السنة والسيرة النبوية- المدينة، ط1، -1415 1994.

- إطراف المُسْنِد المعتَلِي بأطراف المسنَد الحنبلي، تحـ: زهير الناصر، دار ابن كثير – دمشق ودار الكلم الطيب – بيروت، 1414.

- تقريب التهذيب، تحـ: محمد عوامة، دار الرشيد- سوريا، ط4، 1992.

- تعجيل المنفعة بزوائد رجال الأئمة الأربعة، ، تحـ: إكرام الله إمداد الحق، دار البشائر - بيروت، ط1، 1996.

- الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة، بعناية: محمد عبد المعيد ضان، مجلس دائرة المعارف العثمانية- الهند، ط2، 1972-1392.

- طبقات المدلسين، تحـ: د. عاصم بن عبدالله القريوتي، مكتبة المنار – عمان، ط1، 1403- 1983.

- فتح الباري بشرح البخاري، ترقيم: محمد فؤاد عبد الباقي، إخراج محب الدين الخطيب، مراجعة: قصي محب الدين الخطيب، مصورة دار المعرفة- بيروت، وطبعة دار الريان للتراث- القاهرة، 1987.

- نتائج الأفكار في تخريج أحاديث الأذكار، تحـ: حمدي عبد المجيد السلفي، دار ابن كثير بدمشق، ط2 ، 1995-1415.

ابن حزم الظاهري، علي بن أحمد (ت456هـ) مراتب الإجماع، دار ابن حزم- بيروت، ط:2، 1998.

الحُسَيْني، إبراهيم بن محمد (ت1120هـ) البيان والتعريف في أسباب ورود الحديث الشريف، تحـ: سيف الدين الكاتب، دار الكتاب العربي – بيروت.

الحسيني، محمد بن علي الدمشقي (ت 765هـ)، الإكمال في ذكر من له رواية في مسند الإمام أحمد من الرجال سوى من ذكر في تهذيب الكمال، تحـ: عبد المعطي قلعجي، جامعة الدراسات الإسلامية، باكستان، ط1، 1409.

الحطاب الرعيني المالكي، محمد بن محمد الطرابلسي المغربي (ت954هـ) مواهب الجليل في شرح مختصر خليل،دار الفكر، ط3، -1412 1992.

ابن الخراط،عبد الحق بن عبد الرحمن الإشبيلي(ت581هـ) الأحكام الكبرى، تحـ: حسين بن عكاشة، مكتبة الرشد - السعودية ط1، 1422– 2001.

الخطيب البغدادي، أحمد بن علي بن ثابت (ت463هـ) المتفق والمفترق، تحـ: محمد صادق آيدن الحامدي، دار القادري - دمشق، ط1، 1997-1417.

خليفة بن خياط، (ت 240هـ):

- تاريخ خليفة بن خياط، تحـ: أكرم ضياء العمري، دار القلم ، مؤسسة الرسالة - دمشق، بيروت، ط2، 1397.

- طبقات خليفة بن خياط، تحـ: سهيل زكار، دار الفكر للطباعة والنشر، -1414 1993.

أبو داود السجستاني (ت275هـ) السنن، تحـ: شعيب الأرنؤوط، دار الرسالة العالمية، دمشق،

ط1، 1430.

الذهبي، محمد بن أحمد (ت 748هـ):

- تذهيب التهذيب، دار الفاروق الحديثة، ط1، 1425.
- سيرأعلام النبلاء، تحـ: شعيب الأرنؤوط وزملائه، مؤسسة الرسالة- بيروت، ط 2، 1402.
- العبر في خبر من غبر، تحـ: محمد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية – بيروت.
- الكاشف في معرفة مَنْ له رواية في الكتب الستة، تحـ: محمد عوامة وأحمد محمد نمر الخطيب، دار المنهاج- جدة، ط2، 2009-1430.
- مختصر سلاح المؤمن ، تحـ: السيد يوسف أحمد، دار الكتب العلمية- بيروت، ط1 ، 2000-1421.
- ميزان الاعتدال في نقد الرجال، تحـ: محمد رضوان عرقسوسي وزملائه، دار الرسالة العالمية – دمشق، ط1، 1430.

الرازي، ابن أبي حاتم (ت327هـ) الجرح والتعديل، دار إحياء التراث العربي، بيروت- لبنان.

ابن رجب الحنبلي، أبو الفرج عبد الرحمن بن أحمد (ت795هـ) جامع العلوم والحكم في شرح خمسين حديثاً في جوامع الكلم، تحـ: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط7، 1422.

الرملي، محمد بن أحمد(ت1004هـ)، نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، دار الفكر- بيروت، 1984-1404.

الروداني، محمد بن محمد (ت 1094هـ) جمع الفوائد من جامع الأصول ومجمع الزَّوائِد، تحـ: سليمان بن دريع، مكتبة ابن كثير- الكويت و دار ابن حزم- بيروت، ط1، -1418 1998.

السخاوي، محمد بن عبد الرحمن (ت902هـ)، فتح المغيث بشرح ألفية الحديث، تحـ: عبد الكريم الخضير، ومحمد بن عبد الله آل فهيد، مكتبة دار المنهاج- الرياض، ط2، 1428.

ابن سعد، محمد بن سعد بن منيع (ت 230) الطبقات الكبرى إحياء التراث العربي- بيروت، ط:1، 1991. وطبعة إحسان عباس، دار صادر – بيروت، ط1، 1968.

ابن السني، أحمد بن محمد (ت364) عمل اليوم والليلة، تحـ: كوثر البرني، دار القبلة للثقافة الإسلامية ومؤسسة علوم القرآن - جدة / بيروت.

السندي، نور الدين محمد بن عبد الهادي (ت1138هـ)، حاشية على مسند أحمد، تحـ: نور الدين طالب، إصدار وزارة الأوقاف القطرية، ط1، -1428 2008.

السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر(ت911هـ) جمع الجوامع، نسخة صورتها الهيئة المصرية

العامة للكتاب عن مخطوطة دار الكتب المصرية، رقم: 95، حديث.

الشامي الصالحي، محمد بن يوسف (ت942هـ)، سبل الهدى والرشاد في سيرة خير العباد، دار الكتب العلمية- بيروت – لبنان، ط1، 1993-1414.

الشوكاني، محمد بن علي (ت1250):

- تحفة الذاكرين بعدة الحصن الحصين، دار القلم – بيروت، طـ 1، 1984.

- نيل الأوطار، مكتبة دار التراث – القاهرة.

الصاوي، أحمد بن محمد الخلوتي (ت1241هـ) بلغة السالك لأقرب المسالك المعروف بحاشية الصاوي، دار المعارف.

الصنعاني، محمد بن إسماعيل (ت1182)، التنوير في شرح الجامع الصغير تحـ: محمد إسحاق محمد إبراهيم، مكتبة دار السلام- الرياض، ط1، -1432 2011.

الطبراني، سليمان بن أحمد (ت360):

- الدعاء، تحـ: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية – بيروت، ط1، 1413.

- المعجم الصغير، دار الكتب العلمية- بيروت. والطبعة التي بعناية محمد شكور الحاج أمرير، المكتب الإسلامي، ودار عمار - بيروت وعمان، ط1، 1405 – 1985.

ومصورة نسخة خطية من دار الكتب المصرية، رقم عمومي (10620) خصوصي (983) نسخت سنة (624هـ).

- المعجم الأوسط، تحـ: أيمن صالح، أحمد إسماعيل، دار الحديث- القاهرة، ط1، 1996.

- المعجم الكبير، تحـ: حمدي عبد المجيد السلفي، مطبعة الزهراء- الموصل، ط2، 1990.

ابن عبد البر، يوسف بن عبد الله (ت463):

التمهيد لما في الموطأ من المعاني والأسانيد، تحـ: مصطفى بن أحمد العلوي، ومحمد عبد الكبير، وزارة الأوقاف - المغرب، 1387.

عبد الله بن المبارك (ت181هـ) الزهد، تحـ: حبيب الرحمن الأعظمي، دار الكتب العلمية- بيروت.

العجلي، أحمد بن عبد الله (ت 261هـ) معرفة الثقات من رجال أهل العلم والحديث ومن الضعفاء وذكر مذاهبهم وأخبارهم، تحـ: عبد العليم البستوي، مكتبة الدار - المدينة المنورة، ط1، - 1985.

العراقي، أبو الفضل زين الدين عبد الرحيم بن الحسين (ت806) المغني عن حمل الأسفار، مكتبة طبرية- الرياض، 1415 .

ابن العربي، أبو بكر محمد بن عبد الله (ت543هـ) عارضة الأحوذي بشرح جامع الترمذي،

مصورة دار الكتاب العربي- بيروت. ومصورة نسخة مخطوطة منه، انظر موقع مخطوطات الأزهر، رقم (303134) حديث.

العقيلي، محمد بن عمرو (ت322هـ) الضعفاء الكبير، تحـ: عبد المعطي أمين قلعجي، دار المكتبة العلمية- بيروت، ط1، 1984-1404.

علي بن بلبان الفارسي (ت 739هـ)، الإحسان في ترتيب صحيح ابن حبان، تحـ: شعيب الأرنؤوط، مؤسسة الرسالة، 1993.

ابن العماد الحنبلي، عبد الحي بن أحمد (ت 1089هـ) شذرات الذهب في أخبار من ذهب، تحـ: محمود الأرناؤوط، تخريج: عبد القادر الأرناؤوط، دار ابن كثير- دمشق، بيروت ط1، 1406- 1986.

العيني، محمود بن أحمد (ت 855هـ) مغاني الأخيار في شرح أسامي رجال معاني الآثارتحـ: محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية- بيروت، ط2، 1427 – 2006.

ابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر بن أيوب (ت751) زاد المعاد في هدي خير العباد، تحـ: شعيب الأرناؤوط، وعبد القادر الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة - بيروت، طـ 14، -1407 1986.

القنوجي، محمد صديق حسن خان (ت1387هـ)، نزل الأبرار بالعلم بالمأثور والأدعية والأذكار تحـ: يحيى عتر، دار ابن حزم- بيروت، ط1، -1429 2008.

الكنكوهي، رشيد أحمد (ت1323هـ) الكوكب الدري على جامع الترمذي، مطبعة ندوة العلماء، لكهنؤ- الهند.

ابن ماجه، محمد بن يزيد القزويني (ت275هـ) السنن، تحـ: شعيب الأرنؤوط، دار الرسالة العالمية، دمشق، طـ1، 1430.

مالك بن أنس (ت179هـ) الموطأ، تحـ: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي – مصر، وطبعة مؤسسة زايد بن سلطان آل نهيان للأعمال الخيرية، أبو ظبي- دولة الإمارات العربية المتحدة، طـ1، 1425.

المباركفوري، محمد بن عبد الرحمن (ت 1353هـ)، تحفة الأحوذي بشرح جامع الترمذي، دار الكتب العلمية – بيروت.

المتقي الهندي، علي بن حسام الدين(ت 975هـ) كنز العمال في سنن الأقوال والأفعال، تحـ: بكري حياني وصفوة السقا، مؤسسة الرسالة، الطبعة الخامسة، 1981-1401.

المزي، يوسف بن عبد الرحمن (ت742هـ):

- تحفة الأشراف بمعرفة الأطراف، تحـ: عبد الصمد شرف الدين، المكتب الإسلامي، والدار القيّمة، ط2، 1983-1403.

- تهذيب الكمال في أسماء الرجال، ، تحـ: بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت- لبنان، ط2، 1987. ومصورة مخطوطة دار الكتب المصرية، رقم (227) مصطلح الحديث.

مسلم بن الحجاج النيسابوري (ت261هـ):

- الجامع المسند الصحيح، محمد نزار تميم، وهيثم نزار تميم، دار الأرقم- بيروت، 1999.

- الكنى والأسماء، تحـ: عبد الرحيم محمد أحمد القشقري، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية-المدينة المنورة، ط1، 1984-1404.

المقدسي، عبد الغني بن عبد الواحد(ت 600هـ) الترغيب في الدعاء، تحـ: فواز أحمد زمرلي، دار ابن حزم – بيروت.

ابن الملقن، عمر بن علي بن أحمد (ت 804هـ)، البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير، تحـ: مصطفى أبو الغيط وعبد الله بن سليمان وياسر بن كمال، دار الهجرة للنشر والتوزيع- الرياض، ط1، 2004-1425.

المناوي، زين الدين محمد المدعو بعبد الرؤوف بن تاج العارفين (ت 1031هـ):

- التيسير بشرح الجامع الصغير، مكتبة الإمام الشافعي – الرياض، ط3، -1408 1988.

- فيض القدير شرح الجامع الصغير، دار الفكر- بيروت 1980.

المنذري، عبد العظيم بن عبد القوي (ت 656هـ) الترغيب والترهيب من الحديث الشريف، دار ابن حزم- بيروت، ط:1، 2001.

النسائي، احمد بن شعيب (ت303هـ):

- السنن الكبرى، تحـ:عبد الغفار البنداري، دار الكتب العلمية- بيروت، ط:1، 1991.

- السنن، (المجتبى) مكتب المطبوعات الإسلامية – حلب، ط:2، 1406.

-عمل اليوم والليلة، تحـ: فاروق حمادة، مؤسسة الرسالة - بيروت، طـ2، 1406.

النووي، يحيى بن شرف (ت 676):

- الأذكار، تحـ: يوسف علي بديوي، دار ابن كثير- دمشق، ط4، 1426.

- تهذيب الأسماء واللغات، بعناية: شركة العلماء بمساعدة إدارة الطباعة المنيرية، دار الكتب العلمية- بيروت.

- رياض الصالحين من كلام سيد المرسلين، دار الفكر- بيروت، ط3، 1421 2000-.

الوادعي، مقبل بن هادي، أحاديث معلة ظاهرها الصحة، دار الآثار للنشر والتوزيع، ط2، 1421 هـ - 2000.

الهيثمي، نور الدين علي بن أبي بكر (ت804هـ)، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، دار الريان للتراث، القاهرة، دار الكتاب العربي، بيروت، 1987.

اليافعي، عبد الله بن أسعد (ت 768هـ) مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان، وضع حواشيه: خليل المنصور، دار الكتب العلمية- بيروت،ط1، -1417 1997.

الهوامش

1. والأمثلة عليه كثيرة، من ذلك: ما كتبه العلامة المحدث الشيخ محمد زكريا الكاندهلوي في تعليقاته النفيسة على كتاب الكوكب الدري على جامع الترمذي للإمام رشيد أحمد الكنكوهي (ت1323هـ) فإنه قال: «وهذا القول موجود في جميع النسخ الهندية، وكذا فيما حكى العيني عن رواية الترمذي، وليس في المصرية ولا فيما حكاه الحافظ من رواية الترمذي، ولا في المشكاة، وجمع الفوائد، وتيسير الوصول..».
2. ج15/ص202 (30004).
3. (852).
4. (19574) ج32/ص344.
5. (19574) ج32/ ص344.
6. وفيه مخالفتان: الأولى: قوله: **«اللهم أصلح لي ديني»**، وكل الروايات: **«اللهم اغفر لي ذنبي»**. والثانية: **قوله: «ووسع عليَّ في ذاتي» وأكثر الروايات: «ووسِّع ليَّ في داري».** وسيأتي تفصيل ذلك.
7. (7273). وجاء فيه: «**ووسع لي في رأيي**"، وأثبت المحقق لفظة "**داري**" بناء على ما رآه في حاشية إحدى النسختين المعتمدة في التحقيق كما سيأتي بيانه.
8. ج1/ص268.
9. برقم (988).
10. برقم (79).
11. برقم (852).
12. (9828).
13. رقم (28).
14. (656).
15. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، (دار إحياء التراث العربي، بيروت- لبنان)، ج7/ص213.

16. ينظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل ج7/ص213، والمزي، تهذيب الكمال، تحقيق بشار عواد معروف، (بيروت: مؤسسة الرسالة، بيروت- لبنان، 1987)، ط2، ج24/ص534، والذهبي: الكاشف في معرفة مَنْ له رواية في الكتب الستة، تحقيق محمد عوامة وأحمد محمد نمر الخطيب، (جدة،دار المنهاج، ط2، 2009-1430)، ط2، ج2/ص160، وابن حجر: تقريب التهذيب، تحقيق محمد عوامة، (سوريا: دار الرشيد، 1992)، ط4، ص470.

17. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج8/ص58.

18. تهذيب التهذيب، ج3/ص676.

19. ينظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج8/ص58، والمزي: تهذيب الكمال، ج26/ ص287، والذهبي: الكاشف، ج2/ص210، وابن حجر، تقريب التهذيب، ص502.

20. ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج8/ص16.

21. ج9/ص104.

22. ينظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 8/ص16، والمزي: تهذيب الكمال، ج 25/ ص581، والذهبي: الكاشف، ج2/ص192، وابن حجر، تقريب التهذيب، ص 491.

23. ينظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 5/ص160، والمزي: تهذيب الكمال، ج 16/ ص34، والذهبي: الكاشف، ج1/ص592، وابن حجر، تقريب التهذيب، ص 320.

24. ينظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 8/ص438، والمزي: تهذيب الكمال، ج 27/ ص446، والذهبي: الكاشف، ج2/ص256، وابن حجر، تقريب التهذيب، ص 528.

25. ينظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 8/ص403، والمزي: تهذيب الكمال، ج 28/ ص250، والذهبي: الكاشف، ج2/ص279، وابن حجر، تقريب التهذيب، ص 539.

26. ابن حجر، تهذيب التهذيب، ج4/ص117.

27. ينظر: ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، ج 6/ص82، والمزي: تهذيب الكمال، ج 14/ ص132، والذهبي: ميزان الاعتدال، تحقيق محمد رضوان عرقسوسي وزملائه،(دمشق، دار الرسالة العالمية، 1430هـ)، ط1، ج2/ص334، وابن حجر، تقريب التهذيب، ص 3143.

28. وهذا الذي اعتمده الذهبي في الكاشف، ج4/ص469.

29. انظر: ابن سعد، الطبقات الكبرى، تحقيق إحسان عباس (بيروت: دار صادر – بيروت، 1968) ط1، ج7/ص 216. وخليفة بن خياط: الطبقات، تحقيق سهيل زكار، (بيروت: دار الفكر للطباعة والنشر، -1414 1993) ص358، والبخاري: التاريخ الكبير، تحقيق محمد عبد المعيد خان، (دار الكتب العلمية- بيروت) ج8/ص -258 259 رقم 2911، والعجلي: تاريخ الثقات، (المدينة المنورة، مكتبة الدار، 1985)، ط1، ص399 رقم 1427،

ومسلم: الكنى والأسماء، تحقيق عبد الرحيم محمد أحمد القشقري، (المدينة المنورة، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، 1984-1404)، ط1، ج2/ص831.

وابن أبي حاتم: الجرح والتعديل،، ج9/ ص124 رقم 526.

وابن حبان: الثقات، (دار الكتب العلمية- بيروت، 1998)، ط:1، ج5/ص518.

والمزي: المزي: تهذيب الكمال ، ج31/ص180.

وابن حجر: تهذيب التهذيب، ج11/ص171.

30. في ميزان الاعتدال، ج 5/ص101 رقم الترجمة (922).

31.

32. (7536).

33. انظر: ابن حجر: طبقات المدلسين، تحقيق د. عاصم بن عبدالله القريوتي، (عمان، مكتبة المنار، -1403 1983). ط1، ص 27.

34. ج4/ص469. ونص ابن حجر في التقريب (7490): "ثقة، من كبار الثالثة، مات سنة ست-وقيل تسع- ومئة، وقيل قبل ذلك».

35. الضعفاء ج1/ص8، ونقله السخاوي في فتح المغيث ج1/ص255 في الرد على حجج من يقبل المرسل.

36. ج4/ص372.

37. وهو حديث عبد الرحمن بن سمرة أنَّ النبي ﷺ قال له: «**يَا عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ سَمُرَةَ، لاَ تَسْأَلِ الإِمَارَةَ، فَإِنَّكَ إِنْ أُعْطِيتَهَا عَنْ مَسْأَلَةٍ وُكِلْتَ إِلَيْهَا، وَإِنْ أُعْطِيتَهَا عَنْ غَيْرِ مَسْأَلَةٍ أُعِنْتَ عَلَيْهَا**». أخرجه البخاري، كتاب الأحكام، باب من لم يسأل الإمارة أعانه الله عليها(7146)- واللفظ له-، ومسلم، كتاب الإمارة، باب النهي عن طلب الإمارة (1652).

38. ابن عساكر: تاريخ دمشق، ج64/ص31.

39. الطبري: التاريخ، ج6/ص561. وانظر تمام الخبر فيه.

40. زَبِيدٌ: بفتح أوّله، وكسر ثانيه ثمّ ياء مثناة من تحت: اسم مدينة مشهورة باليمن. انظر معجم البلدان ج3/ص 131.

41. ينظر: المزي: تهذيب الكمال، ج 15/ص 452.

42. الأهواز: سبع كور بين البصرة وفارس، لكل كورة منها اسم، ويجمعهن الأهواز. معجم البلدان ج1/ص 285.

43. خليفة بن خياط، تاريخ، ص136. ومعنى وظف عليها، أي ما رتَّب عليها من خراج الأرض: عشرة ملايين، وأربع مئة ألف درهم.

44. الكاشف، ج3/ص175.

45. المزي: تهذيب الكمال، ج 15/ص 452، وابن حجر: تهذيب التهذيب ج5/ص363.

46. ابن حجر، تقريب التهذيب، ص، ص 318.

47. ص73.

48. ص: 307. وقوله: "وفي روايته: رأيي بدل داري" ستأتي مناقشة ذلك عند الكلام على حديث أبي هريرة.

49. ص181.

50. ج2/ص279.

51. ج2/ص356.

52. ج10/ص143،

53. ج8/ص152 مع الإشارة إلى أن حكم هذين الإمامين على رجال الحديث فقط.

54. ص: 146

55. انظر تعليقه على المصنف، ج12/ص452.

56. في تعليقهما على زاد المعاد، تحـ: شعيب الأرناؤوط، وعبد القادر الأرناؤوط، (بيروت، مؤسسة الرسالة، -1407 1986)، ط14، ج1/ص254، وقالا: «وسنده صحيح». ولكن تراجع الشيخ شعيب في تعليقه على المسند 32/ص345، فقال: " حديث حسن لغيره، وهذا إسناد – وإن يكن رجاله ثقات، وصححه النووي في « الأذكار» – قال الحافظ في «نتائج الأفكار»: في الحكم على الإسناد بالصحة نظر،...ورجال الإسناد رجال الصحيح إلا عبّاد بن عبّاد، والله أعلم. وبهذا اللفظ سلف من حديث رجل عن النبي ﷺ برقم (16599)، وإسناده ضعيف. ومن حديث أبي هريرة عند الترمذي(3500)، وإسناده ضعيف كذلك، وبهذين الشاهدين يحسَّن الحديث". وحسَّنه في تعليقه على جامع الترمذي ج6/ص109 أيضاً.

57. في تعليقه على مسند أبي يعلى، تحـقيق حسين أسد، (دمشق وبيروت، دار الثقافة العربية، 1992)، ط:2، ج13/ص257.

58. في نتائج الأفكار، تحـقيق حمدي عبد المجيد السلفي، (دمشق، دار ابن كثير، -1415 1995)، ط2 ، ج1/ص268.

وممن تابعه من المعاصرين: الألباني، لكنَّه حسَّن الدعاء لشواهده، فقد قال في كتابه تمام المنة في التعليق على فقه السنة ص: 94 بعد كلام طويل: «فالدعاء به مطلقا غير مقيَّد بالصلاة أو الوضوء حسن، ولذلك أوردته في صحيح الجامع برقم: (1276)". قلت: والحديث مع قصته صحيح كما أظهرت الدراسة، وليس الدعاء فقط.

ورغم قول الشيخ الألباني بعدم سماع أبي مجلز من أبي موسى فقد صحَّح حديثاً بهذا الإسناد في كتابه أصل صفة صلاة النبي ﷺ 2 /ص 544، ونصه: قَال أبو مجلز: صَلَّى أَبُو مُوسَى بِأَصْحَابِهِ وَهُوَ مُرْتَحِلٌ مِنْ مَكَّةَ إِلَى الْمَدِينَةِ، "فَصَلَّى الْعِشَاءَ رَكْعَتَيْنِ وَسَلَّمَ، ثُمَّ قَامَ فَقَرَأَ مِائَةَ آيَةٍ مِنْ سُورَةِ النِّسَاءِ فِي رَكْعَةٍ، فَأُنْكِرَ ذَلِكَ عَلَيْهِ. فَقَالَ: مَا أَلَوْتُ أَنْ أَضَعَ قَدَمَيَّ حَيْثُ وَضَعَ رَسُولُ اللهِ ﷺ قَدَمَهُ ، وَأَنْ أَصْنَعَ مِثْلَ مَا صَنَعَ رَسُولُ اللهِ ﷺ" أخرجه أحمد في مسنده 32/ص 532 (19760) والطيالسي (512) عن ثابت الأحول، بهذا الإسناد. وفيه: "فقرأ فيها بمئة آية من النساء والبقرة". وأخرجه النسائي، كتاب قيام الليل وتطوع النهار، باب القراءة في الوتر (1728) وفي الكبرى (1424) باب القراءة في الوتر. بينما قال شعيب الأرنؤوط: "رجاله ثقات رجال الشيخين، غير أن في سماع أبي مِجْلَز- وهو لاحقُ ابنُ حُميد- من أبي موسى نظراً، كما سلف في الحديث (19574)" . قال السندي: قوله: ما ألوتُ، بلا مدَّ، أي: ما قصَّرتُ.

59. النووي: تهذيب الأسماء واللغات، (بعناية: شركة العلماء بمساعدة إدارة الطباعة المنيرية، دار الكتب العلمية- بيروت)، ج2/ص70.

60. المزي: تهذيب الكمال، ج31/ص177.

61. العبر في خبر من غبر، تحقيق محمد بن بسيوني زغلول، (بيروت، دار الكتب العلمية)، ج1/ص99.

62. مرآة الجنان وعبرة اليقظان، وضع حواشيه: خليل المنصور، (دار الكتب العلمية- بيروت، 1417- 1997)، ط1، ج1/ص 180.

63. مغاني الأخيار في شرح أسامي رجال معاني الآثار، تحقيق محمد حسن إسماعيل، (بيروت، دار الكتب العلمية، 1427 – 2006)، ط2، ج3/ص194.

64. شذرات الذهب في أخبار من ذهب، تحقيق محمود الأرناؤوط، تخريج: عبد القادر الأرناؤوط، (دمشق وبيروت، دار ابن كثير، 1406- 1986)، ط1، ج2/ص41.

65. كتاب الأدب، باب الجلوس وسط الحلقة، (4826). وسكت عنه.

66. رياض الصالحين، (بيروت، دار الفكر، 1421 2000-)، ط3، رقم (828).

67. أبواب الأدب، باب ما جاء في كراهية القعود وسط الحلقة (2753).

68. ج1/ص 394. ورغم ذلك فقد ذكر مقبل بن هادي الوادعي هذا الحديث في كتابه أحاديث معلة ظاهرها الصحة، ص: 118: وقال: "فأنت إذا نظرت إلى هذا السند قلت: هو صحيح على شرط الشيخين، ولكن في "تهذيب التهذيب" في ترجمة أبي مجلز لا حق بن حميد: وأرسل عن عمر وحذيفة، وفيه قال الدوري عن ابن معين: لم يسمع من حذيفة. وفي "جامع التحصيل" في ترجمة لاحق بن حميد: قال شعبة: لم يدرك حذيفة". والجواب: أنه ليس في ترجمته تصريح بأنه لم يسمع من أبي موسى، بل فيها التصريح بالرواية عنه.

69. أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه، ج12/ص 452، وأحمد، ج44/ص70، والنسائي في السنن الكبرى (9543)، وقال الأستاذ محمد عوامة: "إسناده صحيح"، بينما قال الشيخ شعيب: "الظاهر أنَّ فيه انقطاعاً فإنهم لم يذكروا لأبي مجلز سماعاً من حفصة، ولعله لم يدركها»!.

قلت: نص عدد من المحدثين على روايته عنها، ولم ينقل عن أحد من أئمة الجرح والتعديل نفي سماعه منها، والأصل صحة السماع، ما دامت المعاصرة متيقنة ما لم يأت نفي.

70. انظر التقريب رقم الترجمة (8563).

71. تمام المنة في التعليق على فقه السنة، (دار الراية)، ط5، ص: 94.

72. وهو كذلك في كتاب جمع الجوامع للسيوطي ج2/ص672، في مسند أبي موسى الأشعري، ورمز له بـ ش، أي: مصنف ابن أبي شيبة، وهي نسخة صورتها الهيئة المصرية العامة للكتاب عن مخطوطة دار الكتب المصرية، رقم: 95، حديث.

73. 10/ص280(9440).

74. انظر ترجمته في الدرر الكامنة، بعناية: محمد عبد المعيد ضان، (الهند، مجلس دائرة المعارف العثمانية)، ط2، 1972-1392، ج2/ص282.

75. برقم (7273).

76. برقم (19574)32/ص344.

77. 8/ص4506، برقم (19883).

78. ج14/ص133.

79. 9034.

80. ج2/ص334 رقم الترجمة (3924).

81. 10/ص143(16964).

82. 10/ص124 (12400).

83. 8956.

84. 11/ص439.

85. في كتاب عمل اليوم والليلة، تحقيق فاروق حمادة، (بيروت، مؤسسة الرسالة)، ط2، 1406، باب ما يقول إذا توضأ، برقم (9828).

وقد ذكر المحقق أنه اعتمد في تحقيقها على النسخ الآتية:

1. مصورة ملا مراد بخاري بإسطنبول، رقم (70)، وتاريخ نسخها (1107هـ).

2. مصورة نسخة مدينة طنجة، وهي محفوظة بالخزانة الملكية بالرباط، رقم (5952)، وتاريخ نسخها سنة (759هـ)، وعلقت من نسخة قوبلت على أصل الإمام القاضي عياض بن موسى.

3. مصورة دار الكتب الظاهرية، رقم (228)، نسخت سنة (485هـ)، وهي متقنة نظراً لقدمها، ولكنها ناقصة، ولكن لم تتضمن كتاب عمل اليوم والليلة، كما أشار إلى ذلك المحقق. وثلاثتها وهي من رواية ابن الأحمر وابن سيار معاً.

وبرقم (9908) من طبعة دار الكتب العلمية ببيروت، بتحقيق عبد الغفار البغدادي وسيد كسروي، الطبعة الأولى، 1411.

86. برقم (80). تحقيق الدكتور فاروق حمادة، مؤسسة الرسالة، الطبعة الثالثة، 1987-1407.

87. برقم (28). وهو كذلك في كتاب جمع الجوامع للسيوطي ج1/ص383، ورمز له بـ (ابن السني، طب، حم عن رجل من الصحابة).

88. ج3/ص513.

89. برقم (5213).

90. ص73.

91. ص63.

92. ج1/ص268.

93. برقم (7273). ويعني بذلك: أن اللفظة في داخل المسند، هي: **رأيي**، ولكن ذكر في الحاشية لفظ **"داري"**. وقوله: "حيث استدرك الصواب" غير واضح، ولم يفصل في هذا الذي رآه على الحاشية هل كان تصحيحاً وعندها يجب أن يوضع عليه علامة التصحيح، أم كان استدراكاً من نسخة ثانية أم كان اجتهاداً؟ وهل هذا الاستدراك من الناسخ أم من الشيخ الذي قرئت عليه النسخة، وهل هذا الشيخ هو الأول: الإمام ناصر الدين أبو الفضل، أم الثاني: زين الدين البلبيسي؟!! ويعني بقوله: (ش) نسخة شهيد علي في تركيا برقم (564)، وهي النسخة التي اعتمدها في تحقيقه، وتاريخ نسخها في القرن السادس الهجري، وعلى هوامشها بعض التصحيحات، وهي نسخة نفيسة متقنة عليها سماعات لعدد من الأئمة، وقد قرئت على الإمام ناصر الدين أبي الفضل محمد بن عمر البصري (ت711هـ) في المدرسة الصالحية في دمشق، وسمع هذه القراءة:

أ. الإمام تقي الدين ابن السبكي (ت756هـ).

ب. والإمام عبد الرحمن بن مسعود الحارثي (ت732هـ). انظر ترجمته في الدرر الكامنة ج4/ص124.

ج. والإمام زين الدين محمد بن محمد بن إبراهيم البلبيسي المسنِد المعمر (ت763هـ). انظر ترجمته في الدرر الكامنة ج2/ص347. وقد قرئت على هذا الإمام نفسه بحضور

كثير من العلماء بقراءة الحافظ العراقي (ت806هـ)، وممن سمعه كذلك الحافظ الهيثمي (ت 807هـ).

94. وقد يقع لبعض الألفاظ تحريف في بعض النسخ أو الروايات، ويظهر ذلك للمتتبع الذي يجمع الطرق والشواهد فينبه عليه، ومن هؤلاء الحافظ ابن حجر، فقد نبه في كتابه فتح الباري، (ترقيم: محمد فؤاد عبد الباقي، إخراج محب الدين الخطيب، مراجعة: قصي محب الدين الخطيب، مصورة دار المعرفة- بيروت، وطبعة دار الريان للتراث- القاهرة، 1987) على عدد غير قليل من الألفاظ التي طرأ عليها التحريف، وانظر على سبيل المثال: ج2/ص41، 145، 456، ج3/ص613، ج4/ص18، ج7/ص495،456، ج8/ص660،112، ج 9/ ص449، ج10/ص126، ج13/ص237،248.

وهذا الموضوع من الموضوعات المهمة التي تبرز مدى دقة المحدثين، وتحريهم، ولعل الله يقيض له باحثاً نابهاً في الدراسات العليا يفرده بالدراسة.

95. رواه أحمد في مسنده، ج24/ص86 (15372)، والبخاري في "الأدب المفرد"(116) و (457)، والحاكم ج4/ص167-166 من طرق عن سفيان، به، وصححه الحاكم، ووافقه الذهبي.

وأورده الهيثمي في "مجمع الزوائد"، (القاهرة، دار الريان للتراث، وبيروت، دار الكتاب العربي، 1987)، ج8/ص163، وقالَ: "رواه أحمد، ورجاله رجال الصحيح".

وقالَ الشيخ شعيب في حاشية المسند، ج24/ص86: "حديث صحيح لغيره، وهذا سند حسن في الشواهد".

96. أخرجه الحاكم في مستدركه، ج2/ص162، إشراف: يوسف المرعشلي، (بيروت، دار المعرفة، 1986).

وحسنه الألباني في السلسلة الصحيحة (1803)، (الرياض، مكتبة المعارف، 1995)، رقم (1803).

97. برقم (4032).

98. وقالَ الشيخ شعيب في حاشية المسند ج3/ص55: "وهذا إسناد صحيح..".

99. كتاب الدعوات، باب: (83) من أبواب جامع الدعوات عن رسول الله ﷺ، برقم (3500) وبرقم (3808) من طبعة الرسالة.

100. في تحفة الأشراف، تحقيق عبد الصمد شرف الدين، (بيروت، المكتب الإسلامي، والدار القيّمة، 1983-1403)، ط2، ج1/ص116، لكنه أورد طرفه فقط. والمزي: تهذيب الكمال، ج 16/ص427.

101. في المعجم الصغير برقم(1019) ، وطبعة دار الكتب العلمية ج2/ص91، والمعجم الأوسط، تحقيق أيمن صالح، أحمد إسماعيل، (القاهرة، دار الحديث، 1996)، ط1، برقم

(6891).

وقد رجعت إلى مصورة خطية، وهي نسخة دار الكتب المصرية، رقم عمومي (10620) خصوصي (983) من المعجم الصغير للطبراني، فرأيت اللفظ فيها «**داري**" كذلك، وهي نسخة متقنة، نسخت سنة (624هـ) وعليها سماعات لعدد من الأئمة، وقد قرئت على الإمام إبراهيم بن خليل الدمشقي الأدمي (ت658هـ) في مدينة حلب سنة سبع وأربعين وستمائة.

102. لكن جاء اللفظ في ترجمة عبد الحميد بن الحسن الهلالي من تهذيب الكمال، ج 16/ ص427– وهو يرويه من طريق الطبراني-: «**ووسِّع لي في رأيي**"**!**. ثم رأيت في كتاب صحح نسختك من تهذيب الكمال للأخ عيد فهمي ما نصه: «صفحة 428/ سطر 3 ذكر في متن حديث: **"ووسع لي في رأيي"**. وصوابه: **«ووسع له في داري»**. ويبدو لي أنه صوَّب اللفظ المذكور بناء على ما رآه في معجمي الطبراني الأوسط والصغير المطبوعين كما أشار إلى ذلك، وكان عليه أن يصرح بذلك لئلا يستدرك عليه. لأنني رجعت إلى مصورة مخطوطة دار الكتب المصرية، رقم (227) مصطلح الحديث، من تهذيب الكمال، فرأيت اللفظ فيه «**رأيي**"، ولا بدَّ من متابعة النسخ الخطية الأخرى من تهذيب الكمال للوصول إلى الصواب فيه.

103. ج4/ص334(2350). وقال الشيخ عبد القادر الأرنؤوط: "وهو حديث حسن".

104. انظر: المناوي: فيض القدير، (دار الفكر- بيروت 1980)، ج2/ص119، وقال: «ورمز السيوطي لصحته».

105. ج2/ص180.

106. ج2/ص119، وينظر: المناوي: التيسير بشرح الجامع الصغير، (الرياض، مكتبة الإمام الشافعي، -1408 19881)، ج1/ص209.

107. ج4/ص96.

108. ج1/ص137.

109. ج3/ص102.

110. 9/ص332. وقد رجعت إلى عدد من النسخ الهندية من جامع الترمذي المطبوعة قديما، فرأيتهم يشيرون إلى هذا الخلاف، الذي أشار إليه المباركفوري، بقولهم: (خ داري) ومنها: طبعة دهلي سنة(1269هـ) ص:578، وطبعة مجتبائي- دهلي سنة (1283) ص:207، وطبعة المطبع الأحمدي – ميرتا سنة (1866م) ص:188، وهذا عمل علمي دقيق، يوافق ما جاء في النسخ العتيقة المعتمدة من جامع الترمذي، كما يدل على عنايتهم الفائقة بكتب السنة النبوية رغم ضعف الإمكانات الطباعية في عصرهم رحمهم الله تعالى. بينما خلت النسخ المطبوعة في البلاد العربية من الإشارة إلى هذا الخلاف**!**

111. ثم تأكدت بنفسي من هذه اللفظة في نسخة الإمام الكروخي، ورقة (239). وقد تفضل الأخ

عبد العاطي الشرقاوي مشكوراً فصورها لي جزاه الله خيراً.

112. ولا بد من الإشارة إلى أنَّ هذا الحديث جاء بلفظ: «**ووسع لي في رزقي**"، في الطبعة المصرية التي ابتدأ بتحقيقها الشيخ أحمد شاكر، ولكن في الجزء الخامس الذي أشرف عليه إبراهيم عطوة عوض!، ثم في طبعة المكنز الإسلامي، وفي طبعة عارضة الأحوذي بشرح صحيح الترمذي لابن العربي، ج13/ص31، (مصورة دار الكتاب العربي- بيروت).

لكن لا بدَّ من التنبيه إلى أنَّ متن جامع الترمذي ليس من أصل المخطوط، وإنما أضافه الطابع من نسخة رائجة في مصر آنذاك، ولم ينبه على ذلك! يدل على ذلك أني رجعت إلى مصورة نسخة مخطوطة من عارضة الأحوذي الموجودة في موقع مخطوطات الأزهر، رقم (303134) حديث، فتبين لي أن نسخة الشرح المذكور ليس فيه متن جامع الترمذي، وأخطأ ناشر الكتاب في العنوان أيضا، فقد وجدت في آخر النسخة المطبوعة ما يأتي: «كمل كتاب عارضة الأحوذي في شرح كتاب أبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي ..». وهذا الشرح المهم به حاجة لإعادة طبعه على نسخ متقنة، لأن طبعته كثيرة الأخطاء.

ولفظة «**رزقي**" لم ترد في النسخ العتيقة من جامع الترمذي، ولا في الطبعات الهندية القديمة منه، وكنت أظن أنها مما تفردت به الطبعات المصرية، ولكنني عثرت على هذا اللفظ في نسخة آيا صوفيا، رقم (413) وهي نسخة خزائنية من وقف السلطان محمود العثماني (ت1168)، ولكنها متأخرة، ولهذا كان لا بدَّ من متابعة هذه اللفظة، ومن أين جاءت؟.

113. انظر المزي: تهذيب الكمال، ج 16/ص427.

114. انظر المزي: تهذيب الكمال، ج 13/ص 310.

115. قال شعيب في تعليقه على جامع الترمذي ج6/ص108: «حديث حسن لغيره»، وضعفه الألباني في ضعيف سنن الترمذي برقم (82): "ضعيف، ولكن حسَّن الدعاء في صحيح الجامع برقم (2145)، و(1265)

116. برقم (16599) 27/ص144 وهذا ذهاب من الشيخ شعيب إلى ترجيح هذا اللفظ، لأنَّه ذكر في الحاشية خلاف النسخ فقال:» في (ظ12) و(ص) وهامش(ق): «ذاتي».

117. برقم (16867) ج7/ص3639. وجاء في الحاشية ما نصه: "في (ظ12، ر، صل): ذاتي. والمثبت من (ص، م، ح، ك، الميمنية، ترتيب ابن المحب، دار الكتب، ق:85، المعتلي، الإتحاف).

ويعني بهذه الرموز ما يأتي:

- ظ12: مصورة عن الأصل المحفوظ بالمكتبة الظاهرية بدمشق، رقم (1058) حديث، وأقدم سماع مؤرخ على هذه النسخة عام (689هـ).
- ر: مصورة عن مكتبة جار الله بتركيا، برقم (417)، وتاريخ نسخها سنة (837هـ).

- صل: مصورة عن الأصل المحفوظ بمكتبة الأوقاف العامة بالموصل، رقم (640) حديث، ولا يوجد تاريخ النسخ.
- ص: مصورة من المكتبة الأزهرية، رقم (257/1873)، ودار الكتب المصرية رقم (448) حديث، وتاريخ نسخها الأول سنة (1114هـ)، والثاني (1121هـ)، والثالث (1120هـ)، وهي نسخة مقروءة على الإمام مسند الحجاز الشيخ عبد الله بن سالم البصري (ت1134هـ)، وإقراؤه للمسند في الروضة الشريفة كان في (56) مجلساً، عام (1131هـ)، وهي نسخة مهمة لأن الإمام المذكور قد صححها، وصارت نسخته أمة.
- م: مصورة من نسخة الشيخ محمد عبد الحي الكتاني بفاس في المغرب، ثم ضمت إلى مكتبة الخزانة العامة بالرباط، برقم (424، 362)، ولا يوجد تاريخ للنسخ.
- ح: مصورة عن الأصل المحفوظ بمكتبة الحرم المكي، رقم (115) حديث. ونوع الخط يوحي بأن النسخة من خطوط القرن الثاني عشر الهجري تقريباً، ولعلها منقولة عن نسخة الإمام عبد الله بن سالم البصري.
- ك: مصورة عن الأصل المحفوظ بدار الكتب المصرية بالقاهرة، رقم (449) وتاريخ نسخها: (1190هـ)، وقد أخذت من جامع شيخون بالقاهرة.
- النسخة الميمنية المطبوعة سنة (1313هـ) بإدارة أحمد البابي الحلبي، بتصحيح محمد الزهري الغمراوي، وقد قوبلت على نسخة محفوظة في خزانة السادات الوفائية بمصر.
- والمعتلي: هو كتاب (إطراف المسنِد المعتلي بأطراف المسند الحنبلي) لابن حجر برقم (11103).
- والإتحاف: هو كتاب (إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة) برقم (21067).

118. طبعة المكنز الإسلامي، برقم (23659) 10/5505. مثبتاً في المتن: «**ووسِّع لي في داري**"، وجاء في الحاشية: "قوله: "**داري**": في (ك، الميمنية): "ذاتي"، وفي بقية النسخ، وجامع المسانيد بألخص الأسانيد (7/ورقة 48): «في ذاتي»، والمثبت من: ترتيب المسند لابن المحب، دار الكتب، ورقة 85، غاية المقصد في زوائد المسند للهيثمي، ورقة:388، المعتلي 11103، الإتحاف: 21067».

بينما هو في طبعة الرسالة، برقم (23188) 38/ص 244 مثبتاً في المتن لفظ: "**ووسِّع لي في ذاتي» !!**.

وأخرجه أحمد في مسنده برقم (23114) 38/ص196 من طبعة الرسالة أيضاً، قال: حدثنا محمد بن جعفر، حدثنا شعبة، عن أبي مسعود، عن حُميد بن القعقاع، عن رجل جعل يرصد نبي الله ﷺ، فكان يقول في دعائه: «**اللهم اغفر لي ذنبي، ووسِّع لي في ذاتي،**

وبارك لي فيما رزقتني».

وفي طبعة المكنز (23584) 10/ص5484، وجاء في الحاشية: «في المعتلي، الإتحاف: «**في داري**". والمثبت من النسخ: ترتيب المسند –لابن المحب، دار الكتب، ورقة:-72، وجامع المسانيد –لابن كثير، 5/ ورقة:-331.

وكتب في حاشية ص: - وهي نسخة مقروءة على الإمام مسند الحجاز الشيخ عبد الله بن سالم البصري- «قوله: «**ذاتي**"، كذا هو في نسخة أيضاً، والمشهور في الحديث: "**داري**".

والغريب أنه قد أثبت في المتن في كلا الطبعتين لفظ «**ذاتي**"! في هذه الرواية.

119. 10/ص143.

120. رقم (199).

121. ابن حجر، تعجيل المنفعة ج1/ص 477، تحقيق إكرام الله إمداد الحق، (بيروت، دار البشائر، 1996)، ط1، وقال شعيب الأرنؤوط في تعليقه على مسند أحمد: **"**مرفوعه حسن لغيره، وهذا إسناد ضعيف لجهالة حال عبيد بن القعقاع، وقد اختلف فيه على شعبة، فروي هنا مرسلاً، ورواه محمد بن جعفر – برقم (23114)– عن شعبة، عن أبي مسعود -وهو سعيد بن إياس الجريري- عن ابن القعقاع، عن رجل جعل يرصد نبي الله ﷺ، فزاد في الإسناد رجلاً، ولم يسمّ ابن القعقاع، وقد سمي حُمَيداً في رواية محمد بن جعفر كما ذكر الحافظ في «التعجيل»، وبقية رجاله ثقات رجال الشيخين

122. جوامع الدعاء، خالد بن عبد الرحمن الجريسي، ص:87.

123. المباركفوري: تحفة الأحوذي، (دار الكتب العلمية – بيروت)، ج9/ص 333.

124. هو جزء من حديث: «..**فتقول الملائكة: سبحانك ما عبدناك حقّ عبادتك**". خرَّجه الحاكم في المستدرك ج4/ص 586. عن سلمان مرفوعاً وصححه، قال ابن رجب في جامع العلوم والحكم ج2/ص18: «ولكن الموقوف هو المشهور". قلت: الموقوف أخرجه عبد الله بن المبارك في الزهد (1357) . وقال الألباني في سلسلة الأحاديث الصحيحة وشيء من فقهها وفوائدها ج2/ص 619: "وإسناده صحيح، وله حكم المرفوع، لأنه لا يقال من قبل الرأي".

وقال الهيثمي في مجمع الزوائد ومنبع الفوائد 10/ص 358 عن حديث جابر: «رواه الطبراني في الأوسط، وفيه عروة بن مروان. قال الدارقطني: ليس بقوي في الحديث، وبقية رجاله رجال الصحيح".

125. فيض القدير ج2/ص 110.

126. في كتابه التنوير شرح الجامع الصغير، تحقيق: محمد إسحاق محمد إبراهيم، (الرياض، مكتبة دار السلام، -1432 2011)، ط1، ج3/ص103.

127. تحفة الذاكرين بعدة الحصن الحصين، (بيروت، دار القلم ، 1984)، ط1، ص: 146،

ونقله عنه محمد صديق حسن خان القنوجي (ت1387هـ) في كتابه نزل الأبرار بالعلم بالمأثور والأدعية والأذكار، تحقيق يحيى عتر، (بيروت، دار ابن حزم، 1429-2008)، ط1، ص138.

128. ابن حجر، نتائج الأفكار ج1/ص268.

129. زاد المعاد ج1/ص254.

130. الصالحي: سبل الهدى والرشاد، (بيروت، دار الكتب العلمية، 1993-1414)، ط1، 8/ ص252.

131. ص73.

132. الحطاب: مواهب الجليل في شرح مختصر خليل، (دار الفكر، 1412- 1992)، ط3، ج1/ص187.

133. الصاوي: بلغة السالك لأقرب المسالك المعروف بحاشية الصاوي، (دار المعارف)، ج1/ ص227.

134. الرملي: نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج، (بيروت، دار الفكر، 1984-1404)، ج1/ ص196.

135. ابن القيم، زاد المعاد ج1/ص254، ج2/ص354.

136. الشوكاني: تحفة الذاكرين ص186. ونصه: «فالحديث من أذكار الصلاة ومن أذكار الوضوء باعتبار مجموع الروايات".

137. كتابه نزل الأبرار ص 97.

138. مراتب الإجماع ، ص 250

139. تقدم تخريج الحديث

140. أخرجه أبو داود، كتاب الصلاة، باب متى يؤمر الغلام بالصلاة؟ (495)، وأحمد في مسنده 11/ص284، 369 (6689) و(6756)، والحاكم في المستدرك على الصحيحين، كتاب الصلاة، ج1/ص197، وغيرهم.

وقال الشيخ شعيب في تعليقه على السنن ج1/ص367: «إسناده حسن، سوَّار بن داود المزني، قال فيه أحمد: لا بأس به، ووثقه ابن معين في رواية إسحاق بن منصور، وذكره ابن شاهين وابن حبان في الثقات».

141. أخرجه البخاري، كتاب الجهاد والسير، باب ما يذكر من شؤم الفرس، (2858).

142. فتح الباري، ج6/ص72.

143. فتح الباري، ج6/ص74.

144. أخرجه الإمام مالك في الموطأ، كتاب الاستئذان، باب ما يتقى من الشيء، ص690،(1818)، وهو حديث مرسل، ووصله ابن عبد البر في التمهيد، ج6/ص24، وأخرجه البيهقي في سننه، كتاب القسامة، جماع أبواب الحكم في الساحر، باب العيافة والطيرة، (18287)، من حديث أنس بن مالك.

ويحيى بن سعيد، هو: الأنصاري، أبو سعيد المدني قاضي المدينة، قال العجلي: "مدني تابعي ثقة، وكان له فقه وكان رجلاً صالحاً"، وقال النسائي: "ثقة ثبت"، وقال في موضع آخر: "ثقة مأمون"، انظر المزي: تهذيب الكمال، ج، 31/ص346، وقال ابن حجر في التقريب، رقم 7559: "ثقة ثبت، روى له الجماعة".

145. رواه البخاري، كتاب الأدب، باب إكرام الضيف وخدمته إياه بنفسه(6138)، ومسلم، كتاب الإيمان، باب الحث على إكرام الجار والضيف (48).

Abu Musa Al-Ash'ari's Hadith on Supplication: An Analytic Lexical Study

Abd alSamee M. Al-Aniess

College of Sharia and Islamic Studies - University of Sharjah

Sharjah - U.A.E.

Abstract

The Prophetic tradition that Abu Musa Al-Ash'ari's narrated pertaining to supplication contained a number of significant supplications that the Prophet taught us. However, there were some discrepancies in the narration of a few words in that Hadith; a matter which caused differences in deducing rules from that Hadith. The narrators differed among themselves in narrating the word 'dari' which was narrated in three ways: "dari, ra'yee and thati." The preferred narration is the word 'dari' according to available evidence. The significance of different narrations in prophetic traditions entails conducting further contemporary research in this field. The research also highlighted the need to re-examine the secondary Hadith books in cases of loss of the original book, variation in lexical items, or judging the truth of the Hadith. Research in Hadith should not be restricted to Primary sources of Hadith alone. The study also stressed the accuracy with which narrators handled the process of narrating the Prophetic traditions and the need to state the lexical items as they are although they might be inaccurate. However, this has to be explained in footnotes.